كلية التربية للبنات

مجلة علمية محكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

جهة الإصدار: كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية اختصاص المجلة:

العلوم الإنسانية والتربوية

ISSN 2708-1354 (Print)

ISSN 2708-1362 (Electronic)

رقم الاعتماد في دار الكتب والوثائق العراقية 2138 لسنة 2016م نوع الإصدار:

(فصلي) كل ثلاثة أشهر.

نطاق التوزيع: داخل العراق البريد الإلكتروني:

wom.sta.uni@aliraqia.edu.iq

هاتف سكرتارية التحرير: 07879820943 (الهاتف الأرضي) داخلي: (2037)

مجلة كلية التربية للبنات – العراقية المجلات الأكاديمية المحكمة:

https://www.iasj.net/iasj/journal/349/issues

- **حقوق النشر محفوظة.**
- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطي ا.**

ما ينشر في المجلة من بحوث ووجهات نظر تعبر عن أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الكلية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامـــــعة العراقية
كلية التربية للبنات

مـــــجَـــلَـــة

مَجلة عِلمية مُحكمة

تصدر عن كلية التربية للبنات

فـصلية دوريـــة

العدد الثلاثـــــون (٣٠) – الصادر بتاريخ: أيلول/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥ ﴾

سورة العلق: ١ – ٥

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾

سورة التوبة: ١٠٥.

﴿ أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَأَجَلٖ مُّسَمًّىۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمۡ لَكَٰفِرُونَ ٨ ﴾

سورة الروم: ٨

رئيس هيئة التحرير

الأستاذ المساعد الدكتورة شيماء ياسين طه الرفاعي/ تخصص: الفقه الإسلامي

في قسم اللغة العربية / كلية التربية للبنات/ الجامعة العراقية

مدير التحرير

الأستاذ الدكتورة سهى سعدون جاسم/ تخصص اللغة العربية

في قسم علوم القرآن / كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية

أعضاء هيئة التحرير

١. أ.د. هاني حتمل محمد عبيدات: جامعة اليرموك / كلية التربية / الأردن .....عضواً خارجياً

٢. أ.م.د. عقيلة عبد القادر دبيشي: جامعة باريس / كلية الفلسفة / فرنسا ..... عضواً خارجياً

٣. أ.د. سعد الدين بو طبال : جامعة خميس مليانة / الجزائر..... عضواً خارجياً

٤. أ.د. سميرة عبدالله الرفاعي : جامعة اليرموك / كلية الشريعة / الأردن ..... عضواً خارجياً

٥. أ.د. سوسن صالح عبدالله : تخصص اللغة الإنجليزية.....عضواً

٦. أ.د. ورقاء مقداد حيدر : تخصص الفقه الإسلامي..... عضواً

٧. أ.د. بشرى غازي علوان : تخصص اللغة العربية ..... عضواً

٨. أ.م.د زهراء عبد العزيز سعيد : تخصص التاريخ الحديث .....عضواً

٩. أ.م.د ضحى محمد صالح : تخصص علوم القران .....عضواً

١٠. أ.د. لمى سعدون جاسم : تخصص الأدب الجاهلي .....عضواً

١١. أ.م.د أسيل عبد الحميد عبد الجبار : تخصص علم النفس التربوي.....عضواً

١٢. م.د سماح ثائر خيري : تخصص رياض الأطفال .....عضواً

١٣. أ.م. سيناء أحمد جار الله : تخصص محاسبة.....عضواً مالياً

قائمة المحتويات – العدد (٣٠ ج١) : أيلول/2025- البحوث المحكمة

ت	اسم البحث	الباحث	الصفحة
١.	الاقتضاء النحوي وأثره في التعبير القرآني في ضوء تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور	أ.د. جاسم الحاج جاسم المحمدي	١-٣٨
٢.	فاعلية استراتيجيتين مقترحتين قائمتين على لنظرية التداولية في تنمية الابداع اللغوي لدى طلبة قسم اللغة الإنكليزية	أ.د. معد صالح فياض الجبوري م.م. ميثاق فزع إبراهيم العزاوي	٣٩-٦٦
٣.	فاعلية برنامج إرشادي قائم على عدد من التقنيات العلاجية الحديثة في خفض القلق الانعكاسي الذاتي لدى المرضى المراجعين للعيادات النفسية	أ.د. زهراء عبد المهدي محمد علي حسن	٦٧-٩٥
٤.	مفهوم التضخم وآثاره الاجتماعية	م.د. علي خالد عبد الرحمن	٩٦-١٠٩
٥.	تَسْبِيغُ الأَحْكَامِ فِي الفِقْهِ الإِسْلَامِيّ	أ.م.د. عبد الوهاب حميد مجيد	١١٠-١٤٥
٦.	أزمة ولاية العهد في الأردن حتى عام ٢٠٠٩م	م.د. سلام كريم عبد الحسين	١٤٦-١٦٥
٧.	ألفاظ الجرح النادرة عند الإمام النسائي "لا يعجبني حديثه_ ذهب حديثه_ يعرف وينكر_ نكرة تغير_ عنده عجائب" في كتابه الضعفاء والمتروكون "جمع ودراسة"	م.د. بلال إرحيم يوسف	١٦٦-١٨٦
٨.	اللغة العربية عبر التاريخ الإسلامي وأثرها على الغرب الأوربي- نظرة اقتصادية استشراقية-	م.د. علي فلاح جوحي سلمان	١٨٧-٢١١
٩.	تجارة الذهب الصامتة في أفريقية	م.د. سعاد سليم عبدالله	٢١٢-٢٤٦
١٠.	جامع العلوم الباقولي(٥٤٣هـ) وجهوده في توجيه المشكلات النحوية في الآيات القرآنية في كتابه " كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات"	م.د. إسراء محمد منصور	٢٤٧-٢٧٨
١١.	A Cognitive Linguistics Study of Selected Children's Fashion Advertisements	م.م.هبة حسين سعدون	٢٧٩-٣٠١
١٢.	عوامل قوة دولة المماليك واستمرارها في مصر وبلاد الشام ٦٤٨هـ -٩٢٣هـ / ١٢٥٠م-١٥١٧م -دراسة تاريخية -	م.د. آمنه حميد حمزه م.م. رسل فاضل عباس	٣٠٢-٣٣١
١٣.	وسائل التسلية والترفيه في عهدي المرابطين والموحدين	م.د. جمعة فرج محمد السبعاوي	٣٣٢-٣٥٥
١٤.	أثر استراتيجية التعلم التشاركي في تحصيل طلاب الأول متوسط في مادة الاجتماعيات وتفكيرهم الإيجابي	م. أحمد كاطع حسن	٣٥٦-٣٨٣
١٥.	الروم الكاثوليك ودورهم السياسي في لبنان(١٩١٨م-١٩٤٣م)	م.د. سعد عزيز كريم الحميداوي	٣٨٤-٤٠٦
١٦.	مدى تحقيق أسئلة الامتحانات العامة لمادة الكيمياء للصف الثالث المتوسط في العراق لبعد العمليات المعرفية لهرم بلوم المعدل	م. وسن موحان محسن حمزة الرازقي	٤٠٧-٤٢٩
١٧.	أثر قبائل النوبة في إيقاف الفتوحات الإسلامية	م.م. ذياب أحمد عبد المحسن	٤٣٠-٤٤١

.١٨	أثر نهر النيل على العلاقات المصرية – الأثيوبية ١٩٥٦م –١٩٧٩م	م.م. أركان هادي وردي	٤٤٢–٤٥٩
.١٩	الرضا عن التعاطف وعلاقته بالرفاه النفسي لدى المرشدين التربويين	م.م. شاكر حامد رشيد	٤٦٠–٤٨٢
.٢٠	"القصة في الأدب الأندلسي وتجليات اللغة الإسلامية فيها	م.م. أسيل سالم مسير	٤٨٣–٤٩٢
.٢١	المسيحية في اليابان (١٨٦٨– ١٩٢٤)	م.م. عامر واثق أحمد	٤٩٣–٥٠٩
.٢٢	النمط الاقتصادي في ناحية اليوسفية دراسة إنثروبولوجية	م.م. مصطفى أحمد مصلح	٥١٠–٥٤٥
.٢٣	تقييم مستوى مفاهيم المعرفة الصحية والسلامة الوبائية في كتب العلوم للمرحلة الإبتدائية والصعوبات التي تواجه المعلمين أثناء تدريسها وعلاقتها بمستوى الوعي المعلوماتي الصحي لدى الطلبة	م.م. حسين عمران عبود السيلاوي	٥٤٦–٥٧٠
.٢٤	**The Use of Prefix (A) by EFL Postgraduate : A morphological Awareness**	م.م عمر عبد الجبار علي م.م. أوس عاصم مصطفى م.م. مصطفى حميد علي	٥٧١–٥٨٧
.٢٥	**Mr. Teacher GPT's Impact on EFL University Students' Achievement in Grammar**	ألاء عايد لطيف أ.د. شذى كاظم مفتن السعدي	٥٨٨–٦١٥
.٢٦	**The Impact of Executive Attention Strategy on EFL Preparatory School Pupils' Oral Achievement in English**	إيمان أحمد زيدان خلف أ.د شذى كاظم مفتن السعدي	٦١٦–٦٣٣
.٢٧	أثر استراتيجية ملء الجرة في اكتساب المفاهيم الإسلامية لدى طالبات الصف الثاني المتوسط في مادة القرآن الكريم والتربية الإسلامية	أ.د. هند مهدي صالح أ.د. مصطفى مؤيد حميد آمنه ناجي محمد الراوي الرفاعي	٦٣٤–٦٧٠
.٢٨	الإستعارة في آيات الأهل والآل في القرآن الكريم	أ.م.د. أروى عبد الحميد محمود سهاد مبدر شجاع	٦٧١–٦٨٩
.٢٩	الإستقلال الإدراكي لدى الأطفال في الأعمار (٩،١٠،١١) سنة	أ.د فؤاد علي فرحان مريم هاني مسلم	٦٩٠–٧١١
.٣٠	التعلق الآمن لدى الأطفال	أ.د. قاسم محمد نده عائشة دريد سفر	٧١٢–٧٣٨

التعريف:

مجلة علمية دورية محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية للبنات الجامعة العراقية

تحمل الرقم الدولي:

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362

مجلة معتمدة في دار الكتب والوثائق العراقية بالرقم: (2138) لسنة 2016م

وتقوم بنشر البحوث العلمية القيمة والأصيلة

في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية.

دعـــوة:

ترحب هيئة تحرير المجلة بإسـهامات الباحثين، وأصـحاب الأقلام من الكتاب والمثقفين في أقسـام الفكر الإسـلامي، والعلوم الإنسـانية، والاجتماعية، والتعليمية والتربوية، وكل ما له صـلة بشـؤون المرأة والمجتمع، وقضـايا الإنماء التربوي والتعليمي، والبرامج التطويرية المعاصـرة على وجه العموم ذلك على وفق قواعد النشـر المعتمدة من هيئة تحرير المجلة على وفق تعليمات وضـوابط النشـر في الـمجلات العلمية الصادرة من دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم والبحث العلمي الموقرة.

ضوابط النشر في المجلة

١. تتخصص المجلة بنشر الحوث العلمية القيمة والأصيلة في المجالات الإنسانية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها إلى أي جهة أخرى (بتعهد خطي من صاحب البحث) ضمن المحاور المشار إليها في التعريف أعلاه ،شرط الإلتزام بمنهجية البحث العلمي وخطوات المتعارف عليها محلياً وعالمياً، وتقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية بنسبة محددة.

٢. تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة جميعها لفحص أولي من هيئة التحرير لتقرير مناسبتها لتخصص المجلة، ثم لبيان أهليتها للتحكيم، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث بالكامل، أو تشترط على الباحث تعديله بما يتناسب وسياسة المجلة قبل إرسال إلى المحكمين.

٣. ضرورة تحقق السلامة اللغوية مع مراعاة علامات الترقيم، ومتانة الأسلوب ووضوح الفكرة علل أن يكون الباحث مسؤولًا عن السلامة اللغوية للبحث المقدم باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. ترسل البحوث المقبولة للتحكيم العلمي السري إلى خبراء من ذوي الاختصاص قبل نشرها، للتأكد من الرصانة العلمية والموضوعية والجدة والتوثيق على وفق استمارة معتمدة ولا تلتزم هيئة التحرير بالكشف عن أسماء محكميها، وترفض البحوث المتضمنة في خلالها إشارات تكشف عن هوية الباحث.

٥. لضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث أو الباحثين في الصفحة الأولى من البحث فحسب.

٦. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات الجوهرية المقترحة من المحكمين للبحث.

٧. يحق لهيئة تحرير المجلة رفض البحث واتخاذ القرار وعدم التعامل مع الباحث مستقبلاً عند إكتشافها ما يتنافى والأمانة العلمية المطلوبة بعد التثبت من ذلك.

٨. تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول للنشر، ولا يجوز النقل – أي عن البحث– إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد أن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.

٩. تقدم رئاسة هيئة التحرير مكافأة خاصة للمحكمين، وشهادة إبداع وتميز للبحوث المبتكرة للباحثين .

١٠. معتمد المجلة آلية التوثيق المتنوعة فتقبل البحوث بآلية التوثيق بالهوامش سواء أكان في نفس الصحيفة ، أم في نهاية البحث، كما تقبل البحوث بآلية التوثيق في المتن بالطريقة

المتعارف عليها عالمياً بـ APA.

١١. تقبل المجلة كذلك البحوث الميدانية أو المعملية ،شرط أن يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومدى الحاجة إليه ، ومن ثم يحدد مشكلة البحث في هيئة مساءلات أو فرضيات، ويعرّف المفاهيم والمصطلحات، ويقدم عندها قسماً خاصاً بالإجراءات يتناول فيه خطة البحث والعينات والأدوات ، فضلاً عن قسم خاص بالنتائج ومناقشتها، ويورد أخيراً قائمة المراجع.

١٢. لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد من المجلة سواءً أكان بحث منفرداً أم مشتركاً مع باحث آخر.

١٣. يزود صاحب البحث– عند نشره– بنسخة واحدة مستلة مختومة من البحث المنشور في العدد.

١٤. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يرد إليها من مطبوعات، تأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة، والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم، واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.

١٥. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو الهيئة الاستشارية للمجلة.

١٦. جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة تكون بإسم رئيس التحرير، أو مدير التحرير عبر العنوان البريدي :wom.sta.uni@aliraqia.edu.iq أو عن طريق برنامج التلجرام على الرقم ٠٧٨٧٩٨٢٠٩٤٣

١٧. أخيراً تأكد هيئة التحرير على ضرورة الإلتزام بالبحث الموضوعي الحر والهادئ والبعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات، وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

دليل المؤلف Author Guidelines

١. يقدم الباحث طلب خطي (إستمارة رقم 1 المرفقة) مختوم بالختم الرسمي لجهة الإنتساب .

٢. يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية مطبوعة مكبوسة على ورق(A4) وعلى وجه واحد، وتكون إعدادات حواشي الصفحة 5.2سم من كل جانب بخط(Simplified Arabic)بحجم 14 للمتن و 12 للهامش، و16 غامق للعنوان الرئيسي و 15 غامق للعنوان الفرعي. وإذا كان البحث باللغة الانجليزية فيكون بخط(Times New Roman) .

٣. لا يزيد البحث عن خمسة وعشرين صحيفة ويكون من ضمنها المراجع والحواشي والجداول والأشكال والملاحق. ويتحمل الباحث ما قيمته ثلاثة آلاف دينار عن كل صحيفة زائدة.

٤. يوقع الباحث التعهد الخاص بكون البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر إلى جهات أخرى، ولن يقدم للنشر في الوقت نفسه حتى انتهاء إجراءات التحكيم (استمارة رقم 2).

٥. يلتزم الباحث بتقديم نسخة من كتاب الاستلال الإلكتروني للبحث وبخلافه يتعذر النشر.

٦. يتعهد الباحث بجلب نسخة إلكترونية من البحث على قرص حاسوب (CD) بعد إجراء جميع التعديلات المطلوبة وقبول البحث للنشر في المجلة.

٧. يرفق مع البحث خلاصة دقيقة باللغتين العربية والانجليزية على ألا تزيد على صحيفتين مع السيرة الذاتية.

٨. يسدد الباحث أجور النشر والخبراء بحسب مقدارها لكل لقب علمي وفق المنصوص عليه في الكتب الرسمية ويتم تسليم الأجور إلى الجهة الرسمية في القسم المالي للكلية بوصولات رسمية تحفظ حق الباحث وإدارة المجلة ، ولا تسترد الأجور في حالة رفض رئيس التحرير أو المقيمين للبحث المقدم لأسباب علمية أو لسلامة الفكرية أو غيرها.

٩. يستلم الباحث إيصالا خطيا بتاريخ مسلم البحث. ثم يُعلم بالإجراءات التي تمت.

١٠. إذا استخدم الباحث واحدة من أدوات البحث في الاختبارات أو جمع البيانات فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة اذا لم تنشر في صلب البحث أو ملاحق .

١١. تلتزم المجلة بإرسال البحث إلى ثلاثة مقومين بخطاب تأليف (استمارة رقم 3) المرفقة على أن يتم تقويم البحث في مدة أقصاها إسبوعاً واحداً من تاريخ إستلامه للبحث، وبخلاف يقدم الخبير اعتذاره خلال هذا الإسبوع، وعندما يكون التقويم العلمي إيجابياً باتفاق إثنين من المقومين على الأقل يحال البحث إلى المقوم اللغوي لتدقيقه لغوياً.

دليل المقوم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقوم للبحوث المرسلة:

١. يقوم البحث على وفق استمارة معتمدة للتقويم (استمارة رقم 4) تتضمن الآتي:

أ- فقرة تتعلق بموضوع البحث هل سبقت دراسته من قبل بحسب علمكم؟ وهل يوجد اقتباس حرفي؟ (الإشارة إلى الإقتباس إن وجد) أو استلال مع تحديد مكان الإستلال.

ب - جدول تقويمي فني تفصيلي يعبر عنه بـ (24) فقرة محددة صيغت على وفق مقياس ليكرت الثلاثي: جيد (3)، مقبول :(2)، ضعيف:(1) ويقوم الخبير بالتأشير على اختيار واحد منها تبعاً لقناعته بمحتوى الفقرة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

ت - مكان محدد لملاحظات الخبير الخاصة بتفاصيل البحث، أو بأساسيات العامة (علمية أو منهجية) كي يستفيد منها الباحث.

ث - خلاصة التقويم المتعلقة بصلاحية النشر على وفق ثلاث خيارات (صالح للنشر أو صالح بعد إجراء التعديلات، أو غير صالح للنشر) على وفق المعايير المحددة في الاستمارة.

ج - مكان محدد لتثبيت مسوغات عدم الصلاحية للنشر إذا حكم بذلك.

٢. على المقوم التأكد من تطابق وتوافق عنوان الخلاصتين العربية والإنجليزية لغوياً.

٣. أن يبين المقوم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة واضحة ومعبرة.

٤. أن يبين المقوم هل أن الباحث اتبع الأسلوب الإحصائي الصحيح.

٥. أن يوضح المقوم هل أن مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.

٦. على المقوم تحديد مدى استخدام الباحث المراجع العلمية.

٧. يمكن للمقوم أن يوضح بورقة منفصلة التعديلات الأساسية لغرض قبول البحث.

٨. توقيع الخبير علل الاستمارة تمثل تعهد خطي بأنه قام بتقويم البحث علميا على وفق المعايير الموضوعية، وان البحث يستحق التقويم الحاصل عليه ومطلوب تسجيل إسمه على وفق ما مثبت في الاستمارة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإفتتاحية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا و نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغُر الميامين.. وبعد

فعلى بركة الله تتشرف هيئة تحرير مجلة كلية التربية للبنات – الجامعة العراقية بعرض النتاج العلمي والمعرفي للباحثين ضمن الإصدار (الثلاثون ٣٠) والمؤرخ في: أيلول/2025، ليغترف منه القارئ الكريم البضاعة النافعة والسلعة الغالية، في غراس علمي إنساني تربوي معاصر، إمتاز فيه هذا الإصدار بموارد العلوم للدراسات الإنسانية والتربوية المتنوعة ليكون مرجعاً علمياً للباحثين وطلاب العلم .. ونبراساً يشع بالإرتقاء بالمجتمعات إلى التطور والإزدهار، وبلورة العقول للإفراد للنهوض والتفوق على الصعاب ومواجهة التحديات في مختلف جوانب الحياة الإنسانية ..

واخيراً نسأل الله تعالى التوفيق والقبول ، ونلتقيكم بإذن الله تعالى مع المزيد من العطاء العلمي والنتاج المعرفي .... وفقنا الله وإياكم لمزيد من العطاء خدمة للمسيرة التعليمية

.. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ..

الاقتضاء النحوي وأثره في التعبير القرآني في ضوء تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور

Grammatical necessity and its impact on Quranic expression in light of Tahrir wal Tanwir interpretation by Taher Ibn Ashur

Prof. Dr. Jasim Al-Haj Jasim Al-Mohammadi
University of ALiraqia – College of Education for Girls
jasim.alhaj@aliraqia.edu.iq

الملخص

يتناول البحث الاقتضاء النحوي في تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ،وكان جمع مسائل البحث على أساس لفظ الاقتضاء بصيغة الفعلية تارة نحو اقتضي ويقتضي وصيغة الاسمية تارة أخرى نحو المقتضي والاقتضاء ، فبدأت بتمهيد تضمن التعريف بمصطلح الاقتضاء ودوران دلالته بين اللغويين والأصوليين وهو نتاج جملة من المكونات اللغوية في البناء التركيبي تترابط بين أجزائها ترابطاً دلالياً تحكمه عوامل عديدة تنتظم في سياق محدد يوضع بموجب احتمالات الموقف والمتكلم ، واقتضت منهجية البحث تقسيمه على المحاور الآتية : الأول : الاقتضاء بالعطف ، و الثاني : الاقتضاء بالشرط ، و الثالث : الاقتضاء بالنفي ، و الرابع الاقتضاء بالاستثناء ، وخاتمة بنتائج البحث . الكلمات الدالة (الاقتضاء ، النحوي ، التعبير ، تفسير ، ابن عاشور)

abstract

The research deals with grammatical necessity in Tahrir wal Tanwir interpretation by Taher Ibn Ashur. and the collection of research questions was based on the term “wording” with the actual form at some time towards required and required and the nominal form at other times towards necessity and necessity. Its semantic rotation between linguists and fundamentalists is the product of a set of linguistic components in the syntactic structure, whose components are semantic, governed by many factors that are organized in a specific context that is set according to the possibilities of the position and the speaker. The methodology of the research required its division into the following axes: the first: requiring kindness, and the second: necessity With the condition, and the third: the necessity of exile, and the fourth, with the exception And a conclusion with the research results. Key words (Necessity, grammar, expression, interpretation, Ibn Ashur)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين أمّا بعد .....

فتعدّ لغتنا العربية منبعاً سرمدياً لا ينضب ، يمدّ الباحثين والدارسين والمتكلمين على اختلاف مسمياتهم وتخصصهم بالمعاني والدلالات بحسب المواقف والأحداث ، فينتج عن ذلك استثمار للألفاظ المطروحة في قوالبها المسبوكة في سياقاتها ، فتتحقّق المكتسبات اللغوية التي بُنِيَتْ بناء

رصيناً على مختلف العصور بموجب ضوابط الاستقراء والجمع والتصنيف وانتهاء بالتقعيد الذي تزخر به المصنفات اللغوية والأدبية بمختلف فروعها . ولا ينبغي للباحث أن يدرس اللغة لأجل اللغة فحسب ، وإنما لأهداف هي أعلى وأجل وهي التي يكمن فيها سر إعجازها ومكنونات لطائفها وجواهر مدلولات ألفاظها ، وهي تلك التي تتعلق بالمعاني النحوية ، حيث لها وظائف نتلمس أثرها في السياق ويُتوَصّل إليها بقرائن سياقية كانت أو لفظية نبّهنا إليها سلفنا الصالح من علماء العربية الفضلاء رحمهم الله تعالى ، حيث كان لهم السبق والفضل في وضع الأسس والضوابط التي ترتبط بعلم المعنى وعلوم الدلالة الأخرى، بل صرّح بعضهم بالمسميات والمصطلحات وخصوصاً فيما يتعلق بمعايير التماسك النصي وآليات النص كالانسجام والاتساق والسياق والسبك ومضمون الاقتضاء والمقتضيات الدلالية عند علماء الأصول والبلاغة .

وبحثنا اليوم إنْ صحَّ التعبير خاصٌّ بمصطلحاته عامٌّ بمضمونه ، وقلنا : خاصّ لتعلقه بمصطلح الاقتضاء سواء كان فعلاً أو اسماً ، وقلنا عام : لتضمين الدراسة العلوم المختلفة (النحو والبلاغة والتفسير والأصول) تأصيلاً أو تنظيراً أو استدلالاً لدوران مصطلح الاقتضاء بينها ، فموضوعنا عن (الاقتضاء النحوي وأثره في التعبير القرآني في ضوء تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور) رحمه الله تعالى، وكان جمع مسائل البحث على أساس لفظ الاقتضاء بصيغة الفعلية تارة نحو اقتضي ويقتضي وصيغة الاسمية تارة أخرى نحو المقتضي والاقتضاء ولكثرتها التي شملت علوم اللغة والبلاغة والتي منها : (العطف والنفي والشرط والاستثناء و الاستعلاء والتفريع والتقديم والتأخير والقصر ، كذلك تعدى الأمر ليشمل الاقتضاء بالمقام والحال ومراعاة الفواصل وغيرها) انتقينا منها ما يستحق النظر والتأمل، فاقتصرنا على الأساليب النحوية فبنينا عليها محاور البحث التي جاءت على النحو الآتي بعد التمهيد الذي تضمن التعريف بحياة المؤلف ونتاجه العلمي باختصار، وبمصطلح الاقتضاء لغة واصطلاحاً : المحور الأول : الاقتضاء بالعطف ، والمحور الثاني : الاقتضاء بالشرط ، والمحور الثالث : الاقتضاء بالنفي ، والمحور الرابع الاقتضاء بالاستثناء، وخلص البحث إلى نتائج في ضوء خوض هذا المضمار فمنها أن كل ما يقتضي يدل وليس كل ما يدل يقتضي ومنها أنّ الاقتضاء بألفاظ توصل إلى مدلول معنوي ففيما يقتضيه يكون لازماً من لوازم السياق ومنها أن جملة الاقتضاء تتألف من المقتضى وهو الشيء المقدَّر والمقتضي وهو الباعث على هذا التقدير والدلالة الناتجة بالإجمال تسمى الاقتضاء كون الكلام يطلبها ويقتضيها.

التمهيد / حياة العلامة الطاهر بن عاشور وعلمه ومفهوم الاقتضاء

أولا / حياة الطاهر بن عاشور وعلمه :

هو محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر بن محمد بن عاشور[١] ، ولد سنة ١٨٧٩م في قصر جدّه لأمّهِ بالمرسى [٢]، وكانت أسرته من الأسر العريقة التي تهتمّ

بالعلم والمعرفة ومن حفاظ القرآن ، حيث بدأ حفظ القرآن منذ نعومة أظفاره كما هي عادتهم في إرسال أبنائهم في سن السادسة ، وعندما بلغ ابن عاشور الرابعة عشرة من عمره التحق بجامع الزيتونة ليدرس هناك العلوم المختلفة النحو والصرف والبلاغة والمنطق والفقه وعلم الكلام والتفسير والحديث على يد علماء عصره ، فمن شيوخه صالح الشريف ومحمد رضوي السمرقندي وإبراهيم المارغني ، وعمر بن الشيخ وأحمد جمال الدين وسالم بو حاجب وغيرهم ، ومن تلامذته ابناه محمد الفاضل بن عاشور وعبد الملك بن عاشور وتتلمذ على يديه أيضاً الشيخ الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة ، توفي العلامة الطاهر بن عاشور يوم الثالث عشر من شهر رجب من العام ١٣٩٤هـ ، الموافق للثاني عشر من شهر آب من العام ١٩٧٣م وعمره ثمانية وتسعون عاماً ودُفن في مقبرة الزلاج في مدينة تونس رحمه الله رحمة واسعة .

وظائفه وآثاره [٣]:

شغل العلامة الطاهر رحمه الله وظائف عديدة ، فبعد أن تخرج من الجامع الأعظم حاصلاً على الإجازات في العلوم المختلفة تولى التدريس فيه في العام ١٩٠٣م ، ثم انتدب للتدريس في المدرسة الصادقية ودرّس فيها علوم البلاغة وغيرها ، ثم درّس تفسيره (التحرير والتنوير) الذي ألّفه في الجامع الأعظم ، وبعدها بسنوات عيّن عضوا في لجنة إصلاح التعليم والمناهج ، وحاكماً في المحكمة العقارية، ثم قاضياً للجماعة المالكية ومفتياً لهم ، وعضوا في مجمي اللغة العربية في القاهرة ودمشق ، وتقلد المناصب في إدارة جامعة الزيتونة حتى صار عميداً لها في العام ١٩٥٦ .

أمّا آثاره فقد تنوعت بين علوم اللغة والأدب والبلاغة والفقه وأصوله والمنطق والحديث وعلم الكلام ، فمن مؤلفاته في علوم اللغة أصول الإنشاء والخطابة ، والأمالي على دلال الإعجاز ، وشرح المقدمة في النحو لخلف الأحمر وتحقيق وشرح ديوان الحماسة وديون امرىء القيس وديوان النابغة وغيرها ، وفي علوم الشريعة تفسير التحرير والتنوير (وهو محور حديثنا) ، ومقاصد الشريعة الإسلامية ، والتوضيح والتصحيح في أصول الفقه ، والوقف وآثاره في الإسلام وغيرها .

ثانياً / الاقتضاء في اللغة والاصطلاح

لاشك أنّ الدلالة المعجمية للفظ هي المنطلق إلى دلالته الوضعية حين نزوحه إلى التركيب واتحاده بالأسماء والأفعال والحروف بما يتناسب ومقتضى الحال الذي عليه السياق ، ولا يخفى على كل ذي لُبٍّ ما للقرينة من دور محوري في تحصيل المعاني المحتملة ، وهو ما أدعوه بالناتج التركيبي ، ولا بد من الإشارة إلى أن اللفظ له في عملية الإنتاج هذه دوران : دور مُكَمِّل ودور أساس ، ونعني بالأول أن اللفظ مسوق إلى تراكيب ذات سياقات تُحَدِّدُها قرائن لفظية او معنوية وهنا كان لزاما على اللفظ أن يتخلى عن أصل وضعه أو يرتقي إلى رتبة دلالية جديدة ، وأما الثاني فهو أن يأخذ اللفظ زمام السلطة للحفاظ على أصل معناه الذي وضع من أجله وعدم الرضوخ للمتغيرات الداخلية المتعلقة بالكلام او حتى الخارجية المتعلقة بالمتكلم فتكون له إدارة عملية البناء

السياقي برمتها ٠

وحديثنا في بحثنا هذا نسلط الضوء فيه على لفظ تشترك في تكوين ماهيته مجموعة من عناصر النظام التركيبي التي تجمعها أواصر الترابط الدلالي ناهيك عن العنصر الرابط لهذه الحلقات والمكونات الذي هو المتكلم ، وقبل الدخول في التفاصيل لابد من بيان الجذر اللغوي للمصطلح وانتقالاً إلى المعنى الاصطلاحي .

الاقتضاء في اللغة / الجذر الثلاثي له (قضى) ومضارعه يقضي ، فالقاف والضاد والألف أصول صحيحة ، وكل ضروبها تدل على إتقان الأمر وانقطاعه وإحكامه وتمامه ، فقضى بمعنى حَكَمَ ، ومنه قوله تعالى ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ ﴾ [٤]وسُمِّيَ القاضي قاضياً ؛ لأنّه يحكم بين الخصوم ويقطع بأمرهم [٥] ،ويقال : قضى فلانٌ دَيْنَهُ أي أدّاه إلى الدائن وأنهاه وقطع ما بينه وبينه ، وقضى نَحْبَهُ قضاءً ، أي : ماتَ ، وقضاهُ : صَنَعَهُ وقدّرَهُ ومنه قوله تعالى :﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ ﴾ [٦]وانْقضى الشّيْءُ وتَقَضّى بمعنى الانتهاء [٧] . ومنه القضاء الذي بمعنى الحَتْمُ والأمْرُ ، قال تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا ﴾ [٨]، وضروب كثيرة خرجت بمقتضى التعبير القرآني المعجز وكلام العرب شعراً ونثراً لا يتسع المجال لذكرها وما ذكرناه هو غيض من فيض ٠

والاقتضاء من الفعل (اقْتَضَى) المزيد بحرفين (الألف والتاء) ، على وزن (افْتَعَلَ) وهذه الزيادة في المبنى تمخض عنه التوسع في المعنى ، والتوسع هنا أعني به انتقال الفعل من دلالة إلى أخرى ، وهذا الانتقال يحكمه توظيف الفعل في سياقه ، وقد ذكر الصرفيون دلالات عديدة لهذه الصيغة فمنها الاتّخاذ ومنها والمشاركة والمطاوعة والطلب والاجتهاد ، وهذه المعاني ليست وليدة مع جذرها بقدر ماهي صيغ وظيفية تكونت من التحاقها بالكلام اقتضى تنزيلها هذا المعنى أو ذاك ، وإذا أردنا الترجيح بين ما ذكرنا يكون الطلب أقرب إلى معنى اقتضى ، فإذا قُلْتَ : اقتضى الأمر ذلك ، أي : تَطَلَّبَ ذلك ، أو صار لابُدّ منه ، أو استدعاه ، أو اسْتَوْجبَه [٩] ، وإذا قُلْتَ : بحسب اقتضاء الحال أو المقال ، فيكون المراد منه : بحسب الحاجة أو الضرورة .

الاقتضاء في الاصطلاح / إذا أردنا أن نحدد المعنى الاصطلاحي لهذا المصطلح أو ذاك لا بد أن ننطلق من معناه المعجمي ، فهو الأولى بعد ولادة اللفظ في الموروث العربي ودخوله في التصنيف المعجمي ، تلك المعاني المتعددة يُتَوسَّم بها اللفظ بحسب العوامل المتداخلة التي تنتج العلاقات الدلالية بمختلف مسمياتها ، ولنا رأي في أن هذا الانتقال من القالب الجذري للفظ إلى قوالب التوسع الدلالي فإننا نجد أنّ المعنى الجديد يأخذ معه معظم صفات المعنى المعجمي إن لم تكن كلها ، وهذا ما نريد أن نصل إليه في مدار حديثنا حول الاقتضاء الاصطلاحي ، فهناك اقتضاء الثوابت أو اقتضاء اللزوم مما لاينفك بعضه عن بعض ، وذلك في نحو قولك : هذا ابنٌ ، وهذا أخ ، فالابن يقتضي أبا وأمّاً ، والأخ يقتضي أختاً ، وهذا يُعَدّ من المقتضيات المسلَّم بها ،

وإذا كان لابد أنْ نعرف المعنى المراد من فعل الاقتضاء في ما سبق من الجمل فإنه يكون بمعنى : يتطلّب أو يستلزم ، وهو بذلك وافق كليّاً دلالته في المعجم .

والاقتضاء دلالة عند علماء الأصول قائمة بنفسها ، وقد عرّفوها بأنها دلالة الكلام على معنى مقدَّر ، فصدق الكلام واستقامته ومطابقته للواقع يقتضي التقدير فيه بما هو خارج عنه ، فالدلالة على المقدّر هنا تسمى اقتضاء ، فيتوقف عليها صدق اللفظ وصحته عقلاً وشرعاً [١٠] .وقد قسم علماء الأصول المنطوق على قسمين : قسم صريح وهو ما وضع اللفظ له والقسم الثاني غير الصريح وهو ما يلزم عنه ، وبما أن المنطوق غير الصريح يمكن استمداده من الدلالة الالتزامية للفظ لذلك عُدّتْ دلالة الاقتضاء والإشارة والإيماء من القسم الثاني كونها فرعاً لدلالة الالتزام [١١].

وقد يتبادر إلى الذهن أن ما يقتضيه النص من تقدير يدخل في باب الإضمار ، إلا أنّ هذا مباين عن ذاك ، أي إنّ هناك فرقاً بين دلالة الاقتضاء في النصوص ودلالة الإضمار [١٢]، وذلك من جهة أنّ الاقتضاء أعمّ من الإضمار فالمقتضي قد يكون مشعوراً به للمتكلم وقد لا يكون كذلك ، بخلاف المضمر الذي لا يكون إلا مشعوراً به ، وبناء على هذا فإنّ كل إضمار اقتضاء وليس العكس ، هذا من جهة المعنى ، أما من جهة اللفظ فإنه لمّا كان الإضمار حذف شيء من النص يدل عليه باقي النص فإنه يستطيع أن يعلمه كلّ أحد ، بخلاف الاقتضاء فإنه يكون بحاجة إلى تدبر وتأمل وتفكر ، كذلك نجد تغييراً في إسناد اللفظ عند التصريح بالمضمر ، أمّا في المقتضي فقد يكون كذلك كما في قوله عليه الصلاة والسلام (رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان) [١٣] وقد لا يكون كما في نحو : اعتق عبدك عنّي [١٤] وجعلوا من باب الإضمار قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَآ﴾ [١٥] فأتى هنا بضمير أهل القرية ، وعدم وجوده هنا يصير اللفظ مجازاً في التركيب فبقي اللفظ على ما كان عليه [١٦] .

وبناء على ما تقدم ، نخلص إلى أن الاقتضاء هو نتاج جملة من المكونات اللغوية في البناء التركيبي تترابط بين أجزائها ترابطاً دلالياً تحكمه عوامل عديدة تنتظم في سياق محدد يوضع بموجب احتمالات الموقف والمتكلم ، وهو ما خلص عندنا من استقراء هذه المكنونات في تفسير التحرير والتنوير للعلامة الشيخ الطاهر بن عاشور رحمه الله تعالى .

الاقتضاء عند النحويين

ورد الاقتضاء عند النحويين وخير مثال على ذلك ما ذكره أبو البقاء العكبري في كتابه التبيين عن مذاهب النحويين في مسألتين : مسألة رافع الخبر (مسألة رقم ٢٨) حيث قال : (إنَّ الابتداء يَقتضي اسمين وقد عَمِلَ في أحدِهما فيعملُ في الآخرِ، كـ (كان وإنّ)فإن قيلَ الابتداءُ مَعنى ضَعيفٌ فلم يقوَ على العمل في شَيئين أَلا تَرى أنَّ (لا) تَعملُ في الاسمِ ولا تعملُ في الخبرِ وكذلك (إنَّ) في قولِ الفرَّاء، فكذلك ها هُنا. والجوابُ أنَّ الابتداءَ عاملٌ يضعفُ عن العاملِ اللَّفظيّ، وهذا لا يَمنع من العملِ في اسمين، لأنَّ عِلَّة العملِ هو الاقتضاءُ، والاقتضاءُ في الابتداء كاقتضاءِ

(كانَ) و (إنَّ) يَدُلُّ عليه أنَّ (كانَ) و (إنَّ) أَضعفُ من الفِعل المُتعدّي وقد عَملا في اسمين كما عَمِلَ (ضَرَبَ) في الفاعِلِ والمَفعول) [١٧]

الاقتضاء بالأساليب

لقد تنوعت أساليب القرآن الكريم في التعبير عن السياق المطروح ، هذا التنوع ألزم القارىء العودة إلى جذور العربية لاستخراج مكنونات التعبير القرآني المعجز ، ولا بد من ذلك حتى تتبين الفروق الجوهرية بين هذه الدلالة وتلك ، وقد فطن الطاهر بن عاشور إلى هذا التصرف الدلالي في تقليب الصيغ والتراكيب التي زخر بها الخطاب القرآني سواء كان على مستوى الأفراد أو الجماعات .

وحديثنا هنا يتمحور حول الأساليب التي يلتقي فيها رافد النحو برافد البلاغة ، ألا وهو علم المعاني فأدواته تجمع بين مختلف العناصر اللفظية لتنتج هيكلاً دلاليا غاية في الاتقان والإبداع ، فمنها العطف ومنها النفي ومنها الشرط، والاستثناء وغيرها ، والغوص فيها يتطلب حبكة ودراية ، وهذه المقومات هي مفتاح الولوج إلى منظومة المعاني ، وهي الطريق إلى فك رموزها . وقد تناول الشيخ في تفسيره تلك الأساليب، وبيّن أثرها ووظيفتها في السياق، وهو ما سنلقي الضوء عليه في صفحاتنا القادمة إن شاء الله تعالى .

المحور الأول / الاقتضاء بالعطف :

المطلب الأول : العطف بالواو :

أولا : قال تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾ [١٨] ذكر الطاهر أن الواو في (واذكروه) عاطفة على (فاذكروا) ، ولمّا كان العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه وبالتالي فإنّ الذكر المأمور به في الأولى غير الذكر المأمور به في الثانية فحصل انتقل دلالي بالذكر من الدلالة على الخصوص إلى الدلالة على العموم في الذكر فكان فِي مَعْنَى التَّذْيِيلِ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالذِّكْرِ الْخَاصِّ فِي الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ [١٩] وزاد الطاهر ابن عاشور على هذا أنّ مقتضى الظاهر ألّا يعطف هنا ، بل يقتضي التفصيل كون الموضع يلزم ذلك وإنّما عدل عنه إلى العطف بِالْوَاوِ بِاعْتِبَارِ المغايرة لِلْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا بِمَا فِيهَا مِنْ تَعْلِيلِ الذِّكْرِ وَبَيَانِ سَبَبِهِ [٢٠] . و لابدّ من الإشارة إلى أن العموم في السياق الذي بعد واو العطف قد تطرق إليه الاحتمال ، وعلى الرغم من تطابق فعل الذكر في (فاذكروا الله ، واذكروه) إلا أنّ المتعلق المعنوي بعد الذكر الثاني هو الذي استوجب هذه الاحتمالية وذلك من جهة أنّ الله عز وجل أمر بذكره ليس عند المشعر الحرام فحسب ، بل أمر بذكره على الهداية في الأمور كلها بالشكر والحمد والتسبيح والتهليل وتطبيق الشعائر الربانية في كل زمان ومكان وعلى الدوام وقد أكّد ذلك مجيء المصدر المؤول (كما هداكم) الدال على الحدوث والتجدد والكاف هنا بمعنى على كما حكى ذلك العكبري [٢١] ، فضلاً عن ذكر

اللسان ، فإنّ هناك ذكر القلب بتوحيد الله حقَّ توحيده بأسمائه الحسنى وصفاته العلى [٢٢] ، ويغلب على ظني أنّ الذكر بعد العطف يمتلك صفات دلالة الشكر على النعم أولى من كونه ذكراً مخصصاً معطوفا على ما قبله ، ومن هنا يأتي العموم في ذلك والله تعالى أعلم ٠

ثانيا : قال تعالى : ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ فَنَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [٢٣] جاءت الواو هنا عاطفة في رأي الطاهر بن عاشور على الرغم من تصدرها الآية ، والجملة الفعلية التي بعدها معطوفة على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ ﴾ [٢٤] بعد ذلك استطرد ابن عاشور بحديث طويل مبيناً وجهة نظره في عدّ هذه الواو للعطف مع أنّ هناك فاصلاً يبدأ بالآية الثامنة وينتهي بالآية العاشرة ليأتي الواو بعد ذلك بقوله تعالى : (وَلَوْ يُعَجِّلُ) وذكر أنّ مَجِيءُ حَرْفِ الْعَطْفِ ليتصدر هذه الْآيَة لِيَقْتَضِي فِي الْبَلَاغَةِ خُصُوصِيَّة لِعطفها على مَا قَبْلَهَا وَمَزِيدَ اتِّصَالِهَا بِمَا قَبْلَهَا فَتَعَيَّنَ توضيح مناسبةِ موقِعِها وهي أنّه عندما ذكر الله عذاب المشركين وما هم منتهون إليه ، فقد ناسب ذلك أن يبيّن لهم سبب تأخير العذاب عنهم في الدنيا حتى يكشف للمؤمنين شُبْهة الغرور التي وقع بها الكافرون ، وحتى يعلم المؤمنون هذه الحكمة العظيمة في تصرّف الله عز وجل في هذا الكون فبيّنت هذه الآية أنّ الرفق والرحمة مستمران من الله على عباده ، وهو الذي أقام عليه نظام الخلق ، وكذلك إنّ من لطف الله أنه لم يضع التوازي بين الشرّ والخير وَأَنَّ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ الشَّرَّ لَوْ عجَّلَ لَهُمْ مَا اسْتَحَقُّوهُ لَبَطَلَ النظام الَّذِي بنى عليه النظام وقدّره[٢٥] ، وأمّا القرينة اللفظية التي توصل بين المعطوف والمعطوف عليه فهي قوله تعالى : ﴿ فَنَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ . وهذه اللطيفة الدلالية التي ذكرها تحتاج إلى تمعن وتدبر وهي بهذا التفصيل الدقيق الذي خرج بعد رياضة للعقل وأرى أنه لا حاجة للسياق إليه لِما فيه من التكلف في المعاني ، كذلك أنّ الناظر لهذه الواو يجد ولأول وهلة أنها للاستئناف وليست للعطف بأي حال من الأحوال ، فالفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ثلاث آيات بتراكيبها المختلفة قد استكملت علاقتها الدلالية بألفاظها التي سيقت لها ، والله سبحانه وتعالى في قوله (ولو يعجّل) قد أثبت حكماً لطرفي النزاع وأراد بذلك ثبوت رحمته ولطفه ولطمأنة المؤمنين أنّ ما قدّره الله سيكون بناء على قوانينه التي قضاها في عباده .

ثالثاً : قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَاقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ [٢٦] جرى في هذا النص الكريم عطف الرحمة على البيّنة ، والبيّنة هي الحجة القاطعة والبرهان الواضح والمراد بالرحمة هنا الرسالة المحمدية وإنما البيّنة من تمامها ، ومن هنا بنى الطاهر بن عاشور رحمه الله دلالة بالعطف بالواو أنه يقتضي المغايرة وذلك من جهة العموم والخصوص ، فالرحمة أعمّ من البيّنة [٢٧] ، ومن مكملات عمومها عود الضمير المستتر إليها وهو فاعل (فعُمِّيَتْ) والتقدير (هي) ، ومن الجدير بالذكر أنّ لفظ البيّنة قد أُحيطَ بجارّين

الأول (على) المتعلّق بالرسول والثاني (مِنْ) الذي يدلّ على أنّ البيّنة وغيرها من البراهين والمعجزات مرسلة من الله الخالق المعبود كون الرسول مبَلِّغ من عند ربّهِ فلا يأتي بزيادة أو نقصان وهو حال الرسل والأنبياء جميعاً . أما الرحمة فهي لفظ غير معرّف هنا وتنوينه دلّ على عمومه ، والعموم الذي فيه يشمل كلّ ما يتعلق بالتبليغ المأمور به وبذلك تدخل البيّنة في ذلك فهي جزء مما سيبلّغ به قومه ، حتى ذهب المفسرون في تأويل ذلك مذاهب ، وناتجها أنه مَنْ كان على بيّنة فهو على معرفة وعلم ، ومن كان على ذلك فقد رزقه الله التوفيق والنبوّة والحكمة وهو ما تحقق للأنبياء والمرسلين لأجل الهدف الأسمى وهو التبليغ [٢٨] والله تعالى أعلم .

رابعاً : قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ [٢٩] الحديث هنا عن قوم عاد الذين اغتروا بقوتهم واستكبروا وكان ذلك الاغترار باعثهم إلى الكفر بالله فذكر ابن عاشور أنّه عطف (وقالوا) على (واستكبروا) عطفاً يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه [٣٠] ، وإنْ كان استكبارهم في الأرض بغير الحق دليل وموجب للإنكار عليهم دون الحاجة إلى الاعتراف باللسان ، إلا أن العطف بجملة (قالوا) كان كالبيان على غرورهم بقوتهم من أنفسهم وبألسنتهم فهو عطف تحقيق وتأكيد ، واعترافهم هذا يُثَبِّتُ عليهم بأنهم فعلوا بغير الحق ، فاقتضى العلم بالعطف أنّ ما فعلوه باعثهم على الغرور والاستكبار بالسياق ، فأحرف الزيادة (الهمزة والسين والتاء) في الفعل (استكبروا) دلالة على أنهم طلبوا الاستكبار في الأرض بغير الحق وقد بالغوا بذلك وجاء العطف بـ(قالوا) ليوافق قولهم فعلهم . والله أعلم بالصواب

خامساً : قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [٣١] في هذه الآية المباركة نستحضر صورة عظيمة من صور الطاعة والاستجابة لأوامر الله ونواهيه ، فوصف الله عز وجل ملائكة النار بأنهم غلاظ شداد على أهل النار وأنهم لا يعصون الخالق سبحانه وتعالى في أي أمر يأمرهم به فهم مأمورون في كل وقت ، فالعطف بالواو في هذا السياق عند الطاهر بن عاشور هو عطف يقتضي المغايرة تنويهاً بِهَذِهِ الْفَضِيلَةِ كون فِعْلِ الْمَأْمُورِ أَبينَ فِي الطَّاعَةِ مِنْ عَدَمِ الْعِصْيَانِ وَاعْتِبَارٌ للمغايرة في المعنيَيْنِ [٣٢] . فالمراد بعطف المغايرة هو من جهة الدلالة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فجملة (يفعلون ما يُؤمَرون) معطوفة على جملة (لا يعصون الله ما أمرهم) ، والملاحظ أنّ الأفعال مضارعة قد أفادت الاستمرار بلا تحديد وقد جاءت على نظام بديع من المشاكلة والمطابقة اللفظية فضلاً عن الدلالة الزمنية للأفعال الثلاثة التي تناسب السياق ، ولمّا كان الفعل (يعصون) يتعدى إلى مفعول واحد كان تعلق (ما أمرهم) بالفعل تعلقاً معنوياً إلا أنه تعلق إلزام ووجوب ، وقد ذهب العلماء مذاهب شتى لإيجاد رابط محذوف لإيصاله بالفعل فقدّروا (في) على معنى : فيما أمرهم [٣٣] ، أو على حذف الهاء والتقدير : أَمَرَهموه ، والأصل أمَرَهم به فحذف الهاء[٣٤] ، وربما

ساعد في تثبيت وجوب عدم عصيان أوامر الله عز وجل هو الامتداد الزمني للمدّ بين الموصولة المبهمة وحرف الهمز في أول الكلمة ، كذلك الإبهام الذي في (ما) الموصولة يوسع دائرة العموم الزمني في اتباع الأوامر الإلهية ، ثم تابعه بالعطف بالواو ومن معانيها الجمع دون الفاء أو ثم فكأنه مُكَمِّلٌ لهذا الامتداد بالفعل (يفعلون) في تأدية ما التزموا به وما تقبلوه على وجه الحتم دون تأخير منهم أو تلكؤ ودون النظر لماهية الشيء المأمورون بفعله ، وقد ناسب ذلك مجيء الموصول المبهم الثاني (ما) وبناء الفعل (يُؤمَرون) للمجهول. والله تعالى أعلم .

المطلب الثاني : العطف بالفاء :

أولاً : قال تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ۞ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ۞ فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ۞ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ ﴾ [٣٥] درج الطاهر بن عاشور على تحليل الدلالة المتوخاة من التركيب ابتداء من الأسماء وانتهاء بأصغر عامل تأثيري ، والذي هو الحرف ، وآيات الصافات تتحدث عن الملائكة وصفاتهم ، فابتدأ بالقسم بالواو والابتداء بالقسم يؤكد عظم المقسَم به ، ثم تابع بعد ذلك بالعطف بالفاء في الآية الثانية (الزاجرات) والآية الثالثة (التاليات) ، فذكر الطاهر أنّ العطف بحرف الفاء يقتضي أنّ هذه الصفات تابعة لموصوف واحد باعتبار الجهة التي ترجع إليها واعتل لجريانها على موصوف واحد بقوله: (الْأَصْلَ فِي الْعَطْفِ بِالْفَاءِ اتِّصَالُ الْمُتَعَاطِفَاتِ بِهَا لِمَا فِي الْفَاءِ مِنْ مَعْنَى التَّعْقِيبِ وَلِذَلِكَ يَعْطِفُونَ بِهَا أَسْمَاءَ الْأَمَاكِنِ الْمُتَّصِلِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ) [٣٦] ، واستدل على ذلك بقول امرىء القيس في معلقته [٣٧]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُول فَحَوْمَلِ

فَتُوْضِحَ فَالمِقْراةِ لمْ يَعْفُ رَسْمُها ... لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

فالشاهد فيه قوله : فحومل .... فتوضح . كذلك قول لبيد بن ربيعة في معلقته [٣٨] :

بِمَشَارِقِ الْجَبَلِيَّيْنِ أَوْ بِمُحَجِّرِ ... فَتَضَمَّنَتْهَا فَرْدَةٌ فَرُخَامُهَا

فَصُوَائِقٌ إِنْ أَيْمَنَتْ فَمَظِنَّةٌ ... فيها وحافُ القَهْرِ أوْ طِلْخامُهَا

والشاهد فيه قوله : فَرُخَامُهَا ... فصُوائِقٌ

ولابد أنّ نشير إلى أنّ كل حرف من حروف العطف هذه أو غيرها من الحروف الأخرى مثل حروف الجر لا يُتَوَصَّلُ إلى دلالتها إلا بدخولها حيّز التركيب الذي تنساق إليه بحكم المعاني المرادة والمشكَّلة بموجب الوظائف الدلالية للألفاظ ، والفاء التي في آيات الصافات جيءَ للعطف ولكن ليس لمجرد العطف وحتى نوضح مقصدنا من ذلك لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الفاء العاطفة تأتي على ثلاثة دلالات [٣٩]: الأولى الترتيب وهو المألوف عنها ، أي الأكثر استعمالاً وتكون على قسمين : ترتيب معنوي ، وترتيب ذِكْري / فمثال الأول قولك : حضرَ زيدٌ فخالدٌ ، ومثال الثاني قوله تعالى : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [٤٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [٤١] وما أشبه ذلك مع أنّ الفاء التي للترتيب المعنوي تتصل بالمفرد ، وإنّ

التي للترتيب الذِّكْري تتصل بجملة فعلية ، فلذلك يكون من عَطْفِ المفصَّلِ على المُجْمَل : والثانية للتعقيب وهي أن يكون كلُّ شيءٍ بحسب موضِعِه ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ (٤٢) فهذه الفاءات العاطفة بعضها على بعض توحي بالترتيب الرباني العظيم لهذا الخلق ، فهو ترتيب تصاعدي من العدم إلى الوجود ، والثالثة السببية (٤٣) كما في قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾(٤٤) ، ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ (٤٥) وإنما هي للتعقيب والله تعالى أعلم . وإنما جيء بالفاء دون بقية العواطف لغاية اقتضاها المقام ، وبيان ذلك أنّ الفاء تقتضي أنّ الموصوف يتعدد بها ، فالملائكة الزاجرات ليست هي الصافات ، والملائكة التاليات ذكرا ليست هي الصافات او الزاجرات ، فأغنى عن ذكرها بعد ذلك دفعاً للتكرار ، كونها هي المعنية بالأمر ، وليس هذا الترتيب يقتضي بالضرورة أن يكون الفضل لأحدها على الآخر (٤٦) ، فقد يكون ذلك إشارة لما هي مأمورة به ، فالمعنى العام المراد هو العطف ، ولكن ينبغي تحري اللطيفة المتوخاة من ذلك العطف وهذه اللطيفة تُخَرَّجُ أو يشترك في تخريجها عوامل عديدة أوله وظيفة كل مفردة ثم عوامل تكوين ذلك السياق .

ثانياً / قال تعالى : ﴿ وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ ۞ وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ ۞ فَدَعَا رَبَّهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مُجْرِمُونَ ﴾ (٤٧) ، الفاء في قوله تعالى (فدعا) جاءت تعقيباً على ما سبق من قول موسى عليه السلام لقومه ، فذكر الطاهر بن عاشور أن التعقيب الذي في الفاء يقتضي هذا الدعاء إلا أنّه جرى على محذوف ، فليس في المذكور قبله ما يناسب ذلك التعقيب (٤٨)، فهو كما أسلفت من حوار نبي الله موسى عليه السلام مع قومه ، فالتقدير على هذا : لم يستجيبوا له فيما دعاهم إليه فأصرّوا على أذاه و تكذيبه فدعا ربّه (٤٩) .

الملاحظ من كلام سيدنا موسى أنّه قد يئس منهم فاستعاذ بالله منهم وهو في مرحلة الخطاب المباشر وجها لوجه فأعقي اليأس أنه طلب منهم أن يعتزلوه ، فحرف الشرط (إنْ) من خصائص دلالته أنّ احتمالية عدم حصول الشيء به أولى وأرجح ، فهذا الأمر عزز اليقين في قلب موسى أنهم لم يؤمنوا فطلب منهم ما طلب ، فوجد أنه لا حاجة للتراخي بالدعاء فأعقبه بالفاء التي جمعت بين دلالتين الأولى للتعقيب وهي من ظاهر اللفظ والثانية للسببية وهي المتوخاة من التقدير الذي جرى عليه العطف ، فالموقف والحال الذي كان عليه موسى وقومه دلّ على أنه كفروا بدعوة رسول الله موسى وهي القرينة المعنوية التي دلّت على المحذوف فأغنى عن ذكره والله أعلم .

المطلب الثالث / العطف بـ(ثُمَّ) :

أولا / قال تعالى : ﴿ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۞ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۞ ثُمَّ نَظَرَ ۞ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ۞ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ﴾ (٥٠)

توالى العطف بحرف التراخي (ثُمَّ) وهذا العطف عند الطاهر ليس بمرتبة واحدة فهو ارتقاءٌ

متوالٌ فيما اقتضى الأنكار عليه والتعجيب من حاله ، وفسّر التراخي بـ(ثُمَّ) بأنه تراخي رتبة لا تراخي زمن وعلّل ذلك بأنَّ نظره وعبوسه وبسره مقارنٌ بتفكيره وتقديره [٥١] . هذا الحديث عندما سمع الوليد بن المغيرة القرآن الكريم ، فتصف الآيات حاله في مشهد عظيم وكأننا نشاهد لا نقرأ لما فيها من روعة في التركيب ودقة في الوصف وانتقال باللفظ من الوصف الذهني إلى الوصف الحسي بمشاهد تسلسلت بتراخي الرتبة بالحرف (ثمَّ) وبتراخي الزمن بالحرف نفسه فكأنّه ننظر ثم تأنّى فعبس ثم تأنّى فبسر حتى يتبادر إلى الذهن أنّ هناك تدرجاً حاصلاً في الدلالة من تكرار ثم ، فهو تكرار صورة تكون أبلغ من سابقتها والتي بعدها أبلغ منها وهذا ما دلّ عليه الحال والموقف فانصرف الوليد يائساً ومستكبراً من أن يشهد للقرآن مما سمعه ما فيه من كمال اللفظ والتعبير في المعنى والله أعلم .

ثانياً / قال تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ۞ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ ۞ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ [٥٢]

تحدثت هذه الآيات عن عقوبة المخالفين لشريعة الله وقد كذّبوا بلقاء الله سبحانه وتعالى فكانت عقوبتهم أنْ أصابهم (الرّيْن) وهو الصدأ الذي يصيب السيوف والحديد ، فقد غطّتْ قلوبهم أعمالهم التي صارت الصدأ فحالت دون فهمهم القرآن واستيعابهم له ولآياته ، وبناء على ذلك حقّ عليهم الويل من ثلاث جهات : الأولى أنّهم حُجِبوا عن ربهم وقد تأكّد بتأكيدين : الأول (إنّ) التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، والثاني دخول لام التوكيد في خبرها ، فذكر الطاهر بن عاشور أنّه قد عطف بعد ذلك بـ(ثُمَّ) في الآيتين التاليتين فاقتضى ذلك العطف تراخي مضمون الجملة هذه على التي قبلها وأطلق عليه التراخي الرتبي ففي ثُمَّ الأولى ارْتِقَاءٌ فِي الْوَعِيدِ كونه وعداً بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَذَلِكَ أَشَدّ عليهمُ مِنْ خزي الإهانة ، وفي الثانية هو التقريع مع التأسيس وَذَلِكَ هُوَ الْخُلُودُ وَهُوَ دَرَجَةٌ أَشَدُّ فِي الْوَعِيدِ، وَبِذَلِكَ نجد أنّ مَضْمُون الْجُمْلَة أرقى رُتْبَة فِي الْغَرَض من مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ هِيَ عَلَيْهَا [٥٣]. والوعيد بأنهم سيصلون الجحيم والتقريع هما الجهتان الثانية والثالثة لتكتمل الصورة الإعجازية في ما ستؤول إليه حالهم ٠ والله أعلم

ثالثاً / قال تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [٥٤]

ونحن هنا أمام إعجاز سياقي منقطع النظير تتكامل فيه العلاقات الدلالية بوظائف تعبّر عن الموقف وبأروع صورة ، ففي الآية حرف عطف (ثُمَّ) يفصل بين تركيبين متشابهين لفظاً لا معنى فعلى الرغم من أنّ الثانية توكيد لفظي للأولى ، إلا أنّ العطف بهذا الحرف أعطى دلالة وإيحاءً بأن رتبة الثانية في الزجر أقوى من رتبة الأولى قال الطاهر : (لَكِنْ عَطْفُهُ بِحَرْفِ ثُمَّ اقْتَضَى كَوْنَهُ أَقْوَى مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ أَفَادَ تَحْقِيقَ الْأَوَّلِ وَتَهْوِيلَهُ) [٥٥] ، وهذا يتبعه ما يتعلق به من تقدير المحذوفات ، فالقرينة توصل إلى تقدير مفعول لتعلمون الأولى وليس هو التقدير نفسه لتعلمون الثانية ، وهذا يعني أنّ كل تركيب يراد به تهديدٌ بأمر خاص وبشيْ يختلف عن غيره ، فقال ابن

عباس ﷺ : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَا يَنْزِلُ بِكُمْ مِنْ عَذَابٍ فِي الْقَبْرِ: ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ عِنْدَ الْبَعْثِ أَنَّ مَا وُعِدْتُمْ بِهِ صِدْقٌ) [٥٦] .

المحور الثاني / الاقتضاء بالشرط :

المطلب الأول / الاقتضاء بـ(إنْ) الشرطية :

أولاً / قال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [٥٧]

جاءت الآية استكمالاً للحديث عن القبلة التي أمر الله عز وجل أن تتحول إلى المسجد الحرام ، والخطاب فيه موجه إلى الحبيب المصطفى (ﷺ) في الآيتين ، فتفسير الآية الأولى أنّك يارسول الله لو أتيتَ اليهود والنصارى بكل معجزة وبرهان وحجة ما تبعوا قبلتك التي أمرك الله أن تتبعها مكابرة وعناداً منهم ، فهم يعلمون الحقّ ولكنّهم ينكرونه ، ثمَّ إنّ الله عز وجل يعلم أنّ رسوله لا يتّبع أهواءَهم ولا قبلتهم كونهم مختلفين أصلاً ، فكلٌّ له قبلة يتّجه إليها ، فالخطاب إلى الأمة الإسلامية عن طريق نبيّها في أنّ كلّ مَن اتّبعهم فقد ظلم نفسه ، فلحرف الشرط (إنْ) دلالة مؤثرة على السياق بأكمله ، فكأنّه محور تنظيم السياق بين الألفاظ فقال الطاهر بن عاشور : (وَجَعْلُ حَرْفِ الشَّرْطِ الْحَرْفَ الدَّالَّ عَلَى الشَّكِّ وَهُوَ (إِنِ) الْمُقْتَضِي إِنَّ أَقَلَّ جُزْءٍ مِنَ اتِّبَاعِ أَهْوَائِهِمْ كَافٍ فِي الظُّلْمِ، وَالْإِتْيَانُ بِإِذَنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْجَزَائِيَّةِ فَإِنَّهَا أَكَّدَتْ رَبْطَ الْجَزَاءِ بِالشَّرْطِ، وَالْإِجْمَالُ ثُمَّ التَّفْصِيلُ فِي قَوْلِهِ: مَا جاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الِاهْتِمَامِ وَالِاهْتِمَامُ بِالْوَازِعِ يَؤُولُ إِلَى تَحْقِيقِ الْعِقَابِ عَلَى الِارْتِكَابِ لِانْقِطَاعِ الْعُذْرِ) [٥٨] ، فاحتمالية حرف الشرط تقتضي أنّ اتّباع أقل الأهواء تفضي إلى اتّباع الكل ، وهذا المعنى نبّه إليه الشارع وكأنّ فيه دلالات مخفية منها الأمر بعدم اتباعهم من خلال هذا التنبيه ومنها زمانية مستقبلية ، والموصل لهذا الدلالة هو شرطية إنْ وربطها لجوابها، وهي جملة جواب القسم التي سدّت مسد جواب الشرط ، إلا أنّ هناك من جعل جواب الشرط محذوفا ومنع أن يكون القسم واقعا موع جواب الشرط من جهتين : الأولى من جهة المعنى كون الاقتضاءِ مختلفاً، فاقتضاءُ القسَمِ على أنه لا عملَ له فيه ، فالقسَم إنما أوتي به توكيداً للجملةِ المُقْسَمِ عليها، وما جاءَ على سبيلِ التوكيدِ لا يناسِبُ أن يكونَ عاملاً، واقتضاءُ الشرطِ على أنه عاملٌ فيه، فتكونُ الجملةُ في محل جزم، وعَمَلُ الشرطِ لقوةِ طلبه له ، ومن جهة اللفظ فإنَّ هذه الجملةَ إذا كانَتْ جواباً للقسم لم تَحْتَجْ إلى رابطٍ، فإذا كانت جوابَ شرط احتيجت إلى رابطٍ وهو الفاء ولا يَجوزُ أن تكونَ خاليةً من الفاء موجودة فيها فلذلك امتنع أن تَكونَ جواباً لهما معاً [٥٩] ، فلسان الحال يقول : لا تتّبعْ أهواءهم الآن أو في أي زمان ، واعتبار المقام فيه يؤديه (إنْ) دون غيره من حروف الشرط ، إلا أنّ الكوفيين والأخفش ذكروا أنه قد تجاب (إنْ) بجواب (لو) قال الفراء : (أجيبت (لئن) بما يجاب به لو. ولو فِي المعني ماضية، ولئن مستقبلة، ولكن الفعل ظهر فيهما بفعل فأُجيبتا بجواب واحدٍ، وشُبِّهت كل واحدة بصاحبتها)[٦٠] ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ

أَرْسَلْنا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا ﴾ [٦١] فأجاب (لئِنْ) بجواب (لو) ، وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [٦٢] فأجاب (لو) بجواب (لئِنْ) ، والحق أنّ معنى (إنْ) يختلف عن معنى (لو) من جهتين : أولاهما أنّ (إنْ) جازمة ، أمّا (لوز) فليست كذلك ، وثانيهما أنّ معنى (إنْ) يجب بها الشيء لوجوب غيره / نحو : إنْ أكرَمْتَني أكرَمْتُك ، وأمّا (لو) فيمتنع بها الشيء لامتناع غيره ، فاختلاف جهتا الدلالة يجعل استحالة تعويض الأولى مكان الثانية أو العكس وهو اختيار سيبويه والنحاس [٦٣] .

ثانياً / قال تعالى : ﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ [٦٤]

من أسرار الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم تأدية أوسع المعاني بأوجز العبارات ، فهذه الآية قد لخصّت الحوار الذي جرى بين رسول الله (ﷺ) وبين وفد نجران ، وبأروع الدلالات الفاصلة الجامعة لدين الله ، وبيّن لهم رسولنا الكريم (ﷺ) الفرق بين ديننا ودينهم الذي هم عليه ، وما هو عليه من إخلاص العبودية لله وحده لا شريك له ، كان لـ (إنْ) الشرطية أثر في التكوين السياقي ، فذكر الطاهر بن عاشور فائدة الشرط بـ(إنْ) وبيّن أنّ التعليق بالشرطية لمّا أنه للمستقبل ، فإنّ المراد بفعل (حاجّوك) الاستقبال والاستمرار على المحاجّة فالمعنى على هذا يكون : أنّهم لو استمروا على المحاججة فقل لهم قولاً جامعاً تفرّق به بين دينك الذي أُرسِلْتَ به و بين ما هم متدينون به [٦٥] ، ثم أمر الله عز وجل نبيّه أنْ يقول لهم : أأَسْلَمْتُم ، وهو سبحانه وتعالى أعلم بما سيكون عليه جوابهم حتى تكون إدانتهم بألسنتهم وباعترافهم ، وقد أوّل العلماء الاستفهام بالأمر كأنه قال لهم : أسلموا لما علمتم من الحق وبالبراهين القاطعة والحجج الدامغة ، وإلى ذلك ذهب الفراء ومثّل له أيضا بقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ [٦٦] أي : انتهوا ، فجوزى فِي الاستفهام كما جوزى فِي الأمر [٦٧] ، وقال الزجاج : (وحقيقة هذا الكلام أنه لفظ استفهام معناه التوقيف والتهديد، كما تقول للرجل بعد أن تأمره وتؤكد عليه " أقْبِلْتَ. . وإلا فأنت أعلم ". فأنت إنما تسْأله متوعداً في مسألتك، لعمري هذا دليل أنك تَأمره بأن يفعل) [٦٨] ، وتتابع الحوار بالشرطية ما يقتضي أنْ تكون احتمالية عدم إسلامهم تقدم على الثانية في قوله : (فإنْ أسلموا) فعلّق شرط الهداية لهم بشرط الإسلام ، قد تحقّق ما بلّغتهم به ، وختم الآية بقوله : (وإنْ تولّوا) أي أعرضوا بألسنتهم وقلوبهم فإنّما عليك البلاغ ، حتى يكون ذلك التبليغ حجة عليهم يوم القيامة ، وهو جواب الشرط وقد اقترن بالفاء الرابطة للجواب ، قال فخر الدين الرازي : (فَإِنَّما عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَالْغَرَضُ مِنْهُ تَسْلِيَةُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعْرِيفُهُ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ لَيْسَ إِلَّا إِبْلَاغُ الْأَدِلَّةِ وَإِظْهَارُ الْحُجَّةِ فَإِذَا بَلَّغَ مَا جَاءَ بِهِ فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ) [٦٩] .

ثالثاً / قال تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَى يَاقَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [٧٠]

اجتمعت جملتا شرط في هذه الآية ، وفي رأي الطاهر بن عاشور أنّ جملة الشرط الثانية

مؤكدة للأولى ، وكان من نتيجة ذلك أنّ التوكل متوقف على حصول الإيمان والإسلام معاً ، فحصل مجموع الشرطين ما يقتضي تعليق كلٍّ منهما على الآخر ، وجعله ابن عاشور من باب تعليق الشرط على الشرط [٧١] ، إلا أنّ الفقهاء لهم رأي في ذلك ، فقد ذكروا أنّ الْمُتَأَخِّرَ ينبغي أَنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا وَالْمُتَقَدِّمُ ينبغي أَنْ يَكُونَ مُتَأَخِّرًا ، ومثله قول الرجل لِامْرَأَتِهِ: إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ حدّثْتِ زَيْدًا وَإِنَّمَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَجْمُوعَ قَوْلِهِ: إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، صَارَ مَشْرُوطًا بِقَوْلِهِ إِنْ حدَّثْتِ زَيْدًا، وَالْمَشْرُوطُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الشَّرْطِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمُتَأَخِّرُ فِي اللَّفْظِ مُتَقَدِّمًا فِي الْمَعْنَى، وَأَنْ يَكُونَ الْمُتَقَدِّمُ فِي اللَّفْظِ مُتَأَخِّرًا فِي الْمَعْنَى [٧٢] ، وردّ البيضاوي ذلك معترضاً على التعليق بقوله : (وليس هذا من تعليق الحكم بشرطين، فإن المعلق بالإيمان وجوب التوكل فإنه المقتضي له، والمشروط بالإسلام حصوله فإنه لا يوجد مع التخليط ونظيره إن دعاك زيد فأجبه إن قدرت) [٧٣]، فالإسلام نطق بالشهادة ، فهو عمل جسماني يكون بالجوارح ، أمّا الإيمان فهو قلبي ، وهو ما وقر في القلب وصدّقَتْهُ الجوارح ، فلا يحصل الإيمان إلا بحصول الإسلام ، وهذا من منطلق قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [٧٤] ، فكلاهما مكمل للآخر ، فينتج عنهما التوكل الخالص للهِ عز وجل . والله تعالى أعلم .

رابعاً : قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [٧٥]

في هذه الآية حكم عظيم من أحكام الشريعة الإسلامية ، وفيه بيان عدّة المرأة التي تجاوزت سنّ الحيض أو التي لم تبلغ سنَّ الحيض وهي الصغيرة وكلتاهما يُصَدَّقُ عليهما حكم اليأس من المحيض والحديث عن المطلقات اللاتي يتربّصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، وقد أشكل على الجلّة من الفقهاء والمفسرين المراد من قوله : إن ارتَبْتُم ، وقد حصل الإشكال بناء على المتعلق ، وبذلك قد انقسموا فريقين : فريق يرى أن مرجع اليأس يكون غير مرجع الريبة فَالرِّيبَةُ عَلَى هذا مرادٌ بِهَا مَا حَصَلَ مِنَ التَّرَدُّدِ فِي حُكْمِ الْمُطَلَّقَاتِ ، وبالتالي فأنّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ اعتراضية بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ اللائي وَبَيْنَ خَبَرِهِ وَهُوَ قوله (فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ) وخبر (اللائي لم يحضْنَ) قد حُذِفَ لدلالة الأول عليه ، أي يكون المعنى : واللائي لم يحضنَ فعدتهنّ ثلاثة أشهر [٧٦]، والفاء قد دخلت على الجملة الخبر ، وبناء على هذا فأنّ الارتياب قد وقع ، فيقتضي ذلك أن تحولت دلالة (إنْ) من الشك إلى اليقين ، أي بمعنى (إذ) [٧٧] ، والفريق الآخر يرى أنّ مرجع الريبة واليأس واحد ، وهو اختيار الجرجاني إذ قال : (والأصح إن ارتَبْتُم في حكمهنّ فاعلموا أنّ أرحامهنّ ثلاثة أشهر ٠٠٠٠ فالارتياب فيهنّ كالارتياب في اليائسات وإنْ كان معطوفاً على الضمير المجرور في قوله (فَعِدَّتُهُنَّ) فالارتياب فيهنَّ) [٧٨] فذكر الطاهر بن عاشور أنّ هذا التفسير يقتضي أَنْ يَكُونَ الِاعْتِدَادُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مَشْرُوطًا بِأَنْ تَحْصُلَ الرِّيبَةُ فِي يَأْسِهَا مِنَ الحيض ، إلا أنّ الفريق الذي تبنّى هذا الرأي قد

اصطدم بِمَفْهُومِ الشَّرْطِ الَّذِي يَقْتَضِي أَنَّهُ إِنْ لَمْ تَحْصُلِ الرِّيبَةُ فِي يَأْسِهِنَّ أَنَّهُنَّ لَا يَعْتَدِدْنَ ، أَوْ لَا يَعْتَدِدْنَ أَصْلًا [٧٩] ، فعلى هذا يكون الشرط وجوابه خبراً للمبدأ الموصول (اللائي) والفاء رابطة للجواب ، ويكون التقدير : إِنِ ارْتَبْنَ هُنَّ وَارْتَبْتُمْ أَنْتُمْ من أجل ارْتِيَابِهِنَّ ، فيقتضي أنْ يُغَلّبَ ضمير جماعة الذكور المخاطبين ويبقى الشرط على شرطيته [٨٠] .

المطلب الثاني / لو الشرطية :

أولاً / قال تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [٨١]

المقام في الآية الكريمة مقام تعريض وردّ لدعوة الإسلام من المعاندين وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمُ الخير والاستعداد لِلْإِيمَان وَالْهدَى ، لَأَسْمَعَهُمْ جواب كلّ ما سألون عنه بِتَوْفِيقِه وَعِنَايَتِه الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ سَمَاعَ تَفَقُّه وَتَدَبُّر ، وَلو أَسْمعهُمْ / وهو أعلم أنه لا خير فيهم لتولّوا عَنِ الاستجابة وَالْإِذْعَانِ وَهُمْ مُعْرِضُونَ وقد كانت هذه حالهم من قبل [٨٢] ، فذكر الطاهر أنّ (لَوْ) الشرطية لمّا كان معناها يَقْتَضِي انْتِفَاءَ مَضْمُونِ جُمْلَةِ الشَّرْطِ وَانْتِفَاءَ مَضْمُونِ جُمْلَةِ الْجَزَاءِ لِأَجْلِ انْتِفَاءِ مَضْمُونِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِدْلَالِ بِانْتِفَاءِ الْجَزَاءِ عَلَى تَحَقُّقِ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ فإنّ المعنى على هذا يكون أنّه لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِم خَيْرا لَأَسْمَعهم وَلَوْ كَان فِي إِدْرَاكِهِم خَيْرٌ يَعْلَمُه اللَّهُ لَقَبِلوا هَدْيه وَلَكِنَّهُمْ لَا خَيْرَ فِي مَدَارِكِهم فَلَا يَعْلم اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا، فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْتَفِعُوا من كَلَامِ اللَّهِ فَهُمْ كَمَنْ لَا يَسْمَعُ ولا يدرك ولا يصغي لما لا يدرك[٨٣].

وفي قوله تعالى : (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا) لطيفة تُدرَكُ بالتأني والتدبّر لكلام العزيز الحكيم ، فالمتمعنُ له يستشعر عظمة النسيج الدلالي الذي لا ينفكّ بعضه عن بعض ، فنتلمس من ذلك دلالة التفاوت في طبائع السعداء والأشقياء ، وأنّ السعداء مجبولون على خير طبعي وقد تقدّم على الخير الكسبي ، ثم ينتج ذلك الخير الطبعي الاستقامة ، وبالمقابل فإنّ الشقي غير مجبول عليه ، فلم يستقم وإن وُفِّقَ للاستماع والإدراك والاعتبار [٨٤] .

ثانياً / قال تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [٨٥]

وهذه صورة أخرى من صور التناسب القرآني المعجز في ألفاظه ومعانيه واستدلالاته والتي من أهم مخرجاتها المعنوية أنّ رسول الله (ﷺ) لم يأت بشيء من عنده ، وكلّ ما يبلغهم به هو من عند الله العزيز العليم وفي ذلك إبطال دعواهم واتهامهم له صلى الله عليه وسلم ، وبدأت الآية بالخطاب المباشر بـ(قل) أي ، قل لهم يا محمد : إنّ الذي جئتكم به هو بإذن الله وبمشيئته وإرادته ولو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أعلمتكم به ، وقد نشأتُ بين ظهرانيكم وتعلمون صدقي وأمانتي حتى بعثني الله إليكم بشيراً ونذيرا [٨٦] وهو ما دل على حرف الشرط قال الطاهر بن عاشور : (هُوَ مُقْتَضَى جَوَابِ (لَوْ) ، فَإِنَّ جَوَابَ (لَوْ) يَقْتَضِي اسْتِدْرَاكًا مُطَّرِدًا فِي الْمَعْنَى بِأَنْ يُثْبِتَ نَقِيضَ الجواب فَتَقْدِيرُهُ هُنَا: لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ لَكِنَّنِي تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ. وَتِلَاوَتُهُ هِيَ دَلِيلُ الرِّسَالَةِ ؛لِأَنَّ تِلَاوَتَهُ

تَتَضَمَّن إعجازه عليما إِذْ جَاءَ بِهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ، وَبَلَاغِيًّا إِذْ جَاءَ كَلَامًا أَعْجَزَ أَهْلَ اللُّغَةِ كُلَّهُمْ مَعَ تَضَافُرِهِمْ فِي بَلَاغَتِهِمْ وَتَفَاوُتِ مَرَاتِبِهِمْ، وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ أَنْ يَكُونَ فَائِقًا عَلَى جَمِيعِهِمْ وَلَا مِنْ شَأْنِ كَلَامِهِ أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ مِثْلَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ) [٨٧] وقد تحقق بهذا التوجيه ثلاثة أمور : الأول تحقق القدرة على تلاوة القرآن باللسان العربي المبين الفصيح المقنع على الرغم من أمية الرسول (ﷺ) وهذا من عظيم الشرف ، وهو الدليل لنفي الاتهام من أنّ القرآن من تنظيم البشرية ، والثاني : وهو المآل من الأول فهو دليل صدق المرسل بهذه الرسالة وبهذا القرآن المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والأمر الثالث : وهو المتحقَّقُ مما سبق ، فإنه من عند العزيز العليم الذي أنزله على صدر عبده كما هو الديدن مع من سبق من الأنبياء والرسل ، فالتبليغ بالرسالة لا يكون إلا بأمر المبلّغ وليس للمبلَّغ في ذلك إلا الطاعة دون زيادة أو نقصان أو تأخير ، والشرطية بحرف الامتناع لو هي التي حكمت السياق برمّته ، وجعلت دلالة جملة الشرط تدور في فضائها حتى يتحقق المراد من توظيف الألفاظ لتحقيق المراد من المعاني التي تتناسب والموقف والمتكلم والله تعالى أعلم .

ثالثاً / قال تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۞ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [٨٨]

من بديع القرآن في الاستدلال على جلالة الخالق سبحانه وتعالى وعظمته في الخلق أنه يقسم بمخلوقاته ، فهي دليل على قدرة الباري التي لا تحدها حدود وهذا النوع من القسم نهانا رسول الله (ﷺ) أن نقسم به لقوله : (مَنْ حلف بغير الله فقد أشرك) فهو خاص بالله عز وجل ، وقد زخر به القرآن وفي مواضع عديدة حتى إنّ هناك سوراً كثيرة قد ابتدأت بالقسم ، فمنها قوله تعالى : (والفَجْرِ) ، ومنها قوله (والضُّحَى) وغيرها .

وإذا كان مدار الحديث عن الشرط ودلالته في سياقه ، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تناوله بمعزل عن وجوده في التركيب ، وإنما وُظِّفَ لهدف اقتضته علاقاته مع السابق واللاحق من التراكيب المطروحة ليكون الناتج الدلالي في أسمى غاياته الإعجازية لارتباطه بالقرآن العظيم ، مع ملاحظة أنّ كل المعاني الاحتمالية المطروحة ينبغي ألّا تبتعد عن فلك السياق العام بكل جزئياته ، فهذه المقدمة كان لابدّ منها لوجود تقديرات تطرأ على السياق وهي تقديرات إلزامية للمعنى من جهة وللإعراب من جهة أخرى . فذكر الطاهر بن عاشور أنّ دخول لو الشرطية الامتناعية على (يعلمون) اقتضى عدم حصول العلم لهم وذلك إنْ جَعَلْتَ ضمير الغيبة في (إنّه) عائداً على القَسَم ، وهُوَ الْعِلْم بتفصيل أَحْوَال مَوَاقِع النُّجُوم، فالمشركون لَا يَخْلُونَ مِنْ عِلْمٍ إِجْمَالِيّ مُتَفَاوِت بِأَنَّ فِي هَذِهِ الْمَوَاقِعِ عِبْرَةً لِلنَّاظِرِين، أَوْ نُزِّل ذَلِكَ الْعِلْمُ الْإِجْمَالِيُّ مَنْزِلَة الْعَدَم ، وذلك لِأَنَّهُم بِكُفْرِهِمْ لَمْ يَجْرُوا عَلَى مُوجَب ذَلِك الْعِلْم مِنْ تَوْحِيد اللَّهِ ، فإنّهم لو عَلِمُوا مَا اشْتَمَلَت عَلَيْه أَحْوَال مَوَاقِع النُّجُوم مِن مُتَعَلِّقَات صِفَات اللَّه عز وجل لَعَلِمُوا أَنَّها مَوَاقِعُ قُدْسِيَّة لَا يَحْلِفُ بِها إِلَّا الذي يكون بارّاً فِي يَمِينِه ، فَإِنَّ جَلَالَة الْمُقْسَم بِه مِمَّا يَزَعُ الْحَالِفَ عَنِ الْكَذِبِ فِي يَمِينِهِ. وَدَلِيلُ انْتِفَاءِ عِلْمِهِمْ بِعَظَمَتِهِ

أَنَّهُمْ لَمْ يعتبروا ولم يُدْرِكُوا دَلَالَةَ ذَلِكَ عَلَى تَوْحِيدِ الله ، فجعلوا لَهُ شُرَكَاءَ لَمْ يَخْلُقُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَا مَا يُدَانِيهِ ، فهذه آيَةٌ أَنَّهُمْ لَمْ يُدْرِكُوا مَا فِي ذَلِكَ مِنْ دَلَائِلَ حَتَّى اسْتَوَى عِنْدَهُمْ خَالِقُ مَا فِي تِلْكَ الْمَوَاقِعِ وَغَيْرُ خَالِقِهَا [٨٩] . أمّا إذا كان الضمير عائداً على المُقْسَم عليه فاقتضى ذلك أن يكون التقدير : لو تعلمون هذا الأمر لما احْتَجْتُم إلى القسم ، وبناء على فقد تحصّلتْ جملٌ اعتراضية من جهتين : أنّه فصل بين القسم والمقسم بجملة الشرط ، وهي قوله (لو تعلمون عظيم) وهي اعتراضية ، والتقدير يكون : أقسم بمواقع النجوم ، إنّه لقرآن كريم) ، والثاني أنه فصل بين الصفة والموصوف بقوله : (لو تعلمون) ، فيكون التقدير : إنّه لقسم عظيم لو تعلمون ، فكانت اعتراضية أيضاً [٩٠] .

من جهة أخرى لا بد من تساؤلٍ يُطرَح : أين جواب لو؟ فإنّه لابد لها من جواب كونها شرطية فضلاً عن دلالتها الامتناعية ، والسؤال الثاني عن مفعول (تعلمون) ؟ فللإجابة عن الشق الأول هو أنّ جواب لو محذوف بالكلية ، والمراد هو نَفْيُ العلم عنهم، وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَا تَعْلَمُونَ، وبيانه أَنَّ لَوْ تدل على امتناع الشيء لِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ، فَلَا بُدَّ مِنَ نفي الْأَوَّلِ، فَإِدْخَالُ لَوْ عَلَى تَعْلَمُونَ أَفَادَنَا أَنَّ عِلْمَهُمْ مُنْتَفٍ، سَوَاءٌ عَلِوا أم لم يعلموا، وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ فِي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي فُلَانٌ يُعْطِي وَيَمْنَعُ، حَيْثُ لَا يُقْصَدُ منه المفعول، وَإِنَّمَا المقصد هو إِثْبَاتُ قدرة الخالق العظيم سبحانه، وَعَلَى هَذَا فإنّ فَائِدَة الْعُدُولِ إِلَى غَيْرِ الْحَقِيقَةِ هي لتأكيد النفي ، وقد يكون الجواب محذوفا ، والتقدير: لَوْ تَعْلَمُونَ لَعَظَّمْتُمُوهُ لَكِنَّكُمْ مَا عَظَّمْتُمُوهُ، فَعُلِمَ بذلك أَنَّكُمْ لَا تَعْلَمُونَ، إِذْ لَوْ تَعْلَمُونَ لَعَظُمَ فِي أَعْيُنِكُمْ، وَلَا تَعْظِيمَ فَلَا تَعْلَمُونَ [٩١] ، وقد يدخل في باب التضمين فيكون (تعلمون) بمعنى (تصدقون) على تقدير : لو تصدقون ذلك [٩٢] ، والاختيار أنّه بمعنى النفي على وفق ما رآه جمهور المفسرين ومعربي القرآن كون ذلك أقرب السياق ؛ لأنّه إنْ نفى عنهم العلم فإنّه قد نفى عنهم متعلقات العلم وهي المعرفة والإدراك ثم التيقّن ، وقد ردّ على من جعل جواب الشرط في لو ما تقدمها فقال الفخر : (وَهُوَ فَاسِدٌ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ، لِأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ لَا يَتَقَدَّمُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ عَمَلَ الْحُرُوفِ فِي مَعْمُولَاتِهَا لَا يَكُونُ قَبْلَ وُجُودِهَا، فَلَا يُقَالُ: زَيْدًا إِنْ قَامَ وَلَا غَيْرُهُ مِنَ الْحُرُوفِ) [٩٣] والحجة فِيهِ أَنَّ عَمَلَ الْحُرُوفِ يشبه عمل العامل المعنوي، فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ المعنوي لَا مَوْضِعَ لَهُ فِي الْحِسِّ فَيُعْلَمُ تَقَدُّمُهُ وَتَأَخُّرُ مُدْرَكٍ بِالْحِسِّ، جاز أن تقول: قائما ضربْتُ زيداً، أَوْ ضَرْبًا شَدِيدًا ضَرْبَتُهُ، وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَلَهَا تَقَدُّمٌ وَتَأَخُّرٌ مُدْرَكٌ بِالْحِسِّ فَلَمْ يُمْكِنْ بَعْدَ عِلْمِنَا بِتَأَخُّرِهَا فَرْضُ وُجُودِهَا مُتَقَدِّمَةً بِخِلَافِ العوامل المعنوية [٩٤] . والجواب على الشق الثاني أنّ مفعول (يعلمون) حذف لدلالة مفهوم السياق عليه ، أي : لو كان لكم علم بعظمته لعظمتموه ، وحذفه هنا أولى من وجوده مناسبة مع نفي العلم عنهم أصلاً والله أعلم بالصواب .

المطلب الثالث / إذا ، وأمّا ، ولمّا

أولا / (إذا) قال تعالى :﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [٩٥]

وهذه من الأوامر الربانية للحبيب المصطفى (ﷺ) بأنْ يقول للناس عند قراءة القرآن أن يستمعوا له وينصتوا ، فذكر الطاهر بن عاشور أنّ وجود حرف الشَّرْطِ (إِذَا) يَقْتَضِي عُمُومَ الْأَحْوَالِ أَوِ الْأَزْمَانِ دُونَ القراءات ، وهذا العموم في الْأَزْمَانِ أَوِ الْأَحْوَالِ لَا يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ الْأَشْخَاصِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ [٩٦] ، وبيان ذلك من جهات عدّة : أولها أنّ إذا شرطية ولا تجزم وتحقق الأمر بها أولى من عدمه ، والفعل بعدها مبنيٌّ للمجهول ، وبناؤه للمجهول تتحقق فيه صفة العموم من اللفظ زماناً ومكاناً وأحوالاً ، فضلاً عن أنّ (إذا) تنقل الدلالة الزمنية للشرط وجوابه إلى الاستقبال ، وهذا بطبيعة الحال يقتضي عموم الزمان من غير تحديد ، كذلك ارتباط جواب الشرط بالفاء بفعل أمر هو على الحتم والإلزام في التطبيق والتنفيذ لصدوره من أعلى مرتبة أمر بها الشارع وأمر بتبليغها للمكلفين ، وربما يكون الكلام في الآية موجه للمشركين ليهتدوا من الضلالة والغي الذي يعيشون فيه ليعتبروا ، وقد يكون موجه للمؤمنين ليزدادوا إيماناً اعتباراً بضمير الجماعة في (استمعوا وأنصتوا) .

ومن بديع النظم في المجانسة والمشاكلة أنّ الفعلين في دلالتهما جاء تدرجاً في المعنى ، وذلك من جهة أنّ الاستماع هو السماع مع الإصغاء ، ثمّ إذا حصل الإصغاء وهذا يكون في الحاسة ، كان من نتيجته الإنصات الذي من متعلقات معانيه التدبر والتأمل والتفكر ، فيقتضي بعد الحاسة حضور القلب ، وهو أعظم حضور للاعتبار حتى قال بعضهم : فإذا كان حضور الحاسة يوجب هذه الهيبة فلزوم الهيبة وحفظ الأدب عند حضور القلب بشهود الربّ أولى وأحق فعطف (وأنصتوا) على (فاستمعوا) للتأمل والتدبر لتنجلي القلوب فتعلموا حقيقته وتعملوا بما فيه [٩٧] .

ثانياً / (أمّا) قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۞وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۞ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[٩٨] وهنا في هذه الرياض النضرة من آيات الله البيّنات تجدها تبهر الأسماع في دقة تنظيمها وكأنها تلج الفؤاد قبل السمع وكل ذلك خاتمة الضحى ، وقد بدأت آياتها الثلاث بحرف الشرط والتفصيل (أمّا) ، وميزته عن حروف الشرط الأخرى أنّ جملة فعل الشرط منه وفيه ، وهذا يجعله مع جملته مدار الاهتمام قال الطاهر بن عاشور : (فَاجْتِلَابُ (أَمَّا) فِي الْكَلَامِ أَثَرٌ لِلِاهْتِمَامِ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ مَثَارَ الِاهْتِمَامِ بَعْضُ مُتَعَلَّقَاتِ الْجُمْلَةِ، فَذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَعْتَنُونَ بِتَقْدِيمِهِ) [٩٩] وهذا الاقتضاء في الاهتمام يكون من نصيب المتقدم في الجملة الفعلية التي فعلها متعدٍ ، والجلة من النحويين ساروا على منهج سيبويه في تقديرها مع فعلها (مهما يكن من شيء) قال سيبويه : (وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء ، كأنّه يقول : عبدُاللهِ مهما يكنْ من أمْرِهِ فمنطَلِقٌ ، ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبداً) [١٠٠] ، فتقدير : (أمّا اليتيمَ فلا تقهرْ) مهما يكنْ مِنْ شيءٍ فلا تقهر اليتيمَ ، وتقدير : (وأمّا السائل فلا تنهرْ) مهما يكنْ من شيءٍ فلا تنهر السائلَ ، وتقدير : (وأمّا بنعمة ربّكَ فحَدِّثْ) مهما يكنْ من شيء فحدِّثْ بنعمة ربّكَ ، ففي الأولى كان الاهتمام في اليتيم ليناسب قوله تعالى : (ألم يجدْكَ يتيماً فآوى) ، وفي الثانية حصل الاهتمام في السائل ، ليناسب قوله تعالى : (

ووجدَكَ ضالّاً فهدى) ، وفي الثالثة جعل الاهتمام بالنعمة ليناسب قوله تعالى : (ووجدكَ عائلاً فأغنى) ، وهذا النسق الدلالي رتّب عليه المعاني فجاءت كأنّها لآلئ معقودة لا ينفكُّ بعضها عن بعض ، وبهذا قد تحقّق المراد من تتابع (أمّا) الشرطية التفصيلية في مجمل الشكر على نَعَمِ الوهّاب ليلتقي إقرار اللسان بإقرار العمل والله تعالى أعلم .

المحور الثالث / الاقتضاء في النفي :

المطلب الأول / (ما) النافية :

أولا / قال تعالى : ﴿ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ (١٠١)

سياق الآيات في هذه السورة يتضمن خطاباً مباشراً لرسول الله (ﷺ) ، ، فوقوع فعل (أنزَلْنا) في سياق النفي بـ(ما) عند الطاهر بن عاشور يقتضي دلالة العموم ، كون الفعل في سياق النفي بمنزلة النكرة ، وعموم الفعل هذا يستلزم عموم المتعلقات به ، من مفعول (وهو القرآن) ومجرور (وهو عليك) (١٠٢) ، وفي ذلك نفيٌ لجميع إنزالٍ للقرآنِ فيه شقاءٌ ، أي : فَلَا يَكُونُ إِنْزَالُ الْقُرْآنِ سَبَبًا فِي شَيْءٍ مِنَ الشَّقَاءِ لرسول الله (ﷺ) . ويدخل في عموم النفي أنّ (ما أنزَلْنا) تقتضي كل زمان يكون فيه إنزال لآيات القرآن الكريم ، فلا يكون لك أن تشقى في أي زمان أو مكان ، وفي أي موقف ، إنّما عليك البلاغ ، وقد أنزلنا القرآن رحمة للعباد ليزداد المؤمنون إيماناً بربهم وبرسولهم وبما وعدهم رسول الله وبأمر من ربّه ، فاللام في (لتشقى) لام الجر ، والفعل تشقى منصوب بـ(أنْ) المضمرة وجوباً ، وهو في تأويل مصدر في محل جر بلام الجر ، وهذه من دلالته الحدوث والتجدد ، فني الشقاء مستمر ودائم ومتجدد مادام نزول القرآن مستمراً ، والله تعالى أعلم .

ثانياً / قال تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ (١٠٣)

أطلق عليه المفسرون الجعل المنفي ، وبيان ذلك عند الطاهر بن عاشور أنّ وقوع (رجل) وهو نكرة في سياق النفي بـ(ما) يقتضي العموم ، ويتبعه (مِنْ) الزائدة لتوكيد النفي والتي تفيد التنصيص على العموم وقد دخلت على نكرة قد أفاد العموم (قلبين) ، فدّل تتابع العموم عَلَى انْتِفَاءِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْجَعْلِ أنّ له قلبين ، فَدَخَلَ فِي الْعُمُومِ جَمِيلُ بْنُ مَعْمَرٍ الذي كان سبباً في نزول الآية (١٠٤)، وَغَيْرُهُ بِحَيْثُ لَا يُدَّعَى ذَلِكَ لِأَحَدٍ أَيًّا كَانَ (١٠٥) . وإذا كانت دلالة (رجل) أريد بها مفهوم عام غير محدد وهو الإنسان ، فهذا مدعاة لأن تدخل المرأة في الحكم قال ابن عاشور : (يُعْلَمُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُدَّعَى لِامْرَأَةٍ أَنَّ لَهَا قَلْبَيْنِ بِحُكْمِ فَحْوَى الْخِطَابِ ولحن الخطاب) (١٠٦) . وقد يكون المراد من القلبين العقيدتين والمفهومين(١٠٧) ، فقلب يأمر وقلب ينهى ، وما أشبه ما يكون عند المنافقين الذين كانوا ينطقون بوجهين عند رسول الله بوجه وعند المشركين بوجه آخر ، وهذا ديدن كل منافق في كل حال وفي كل وقت .

ثالثاً / قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ

﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (١٠٨)

لقد أرسل الله سبحانه وتعالى الرسل ليبلغوا أوامر الله ونواهيه إلى الناس كافة ، فلا يحق لأحد كائناً من كان أن يعترض أو ينكر ، فالتصديق بالرسل إلزامي لا اختياري إذا فهم العبد أنّ مآله في الاتباع الفوز بالرضوان والارتقاء إلى أعالي الجنان ، وهذا الآية الكريمة خير مثال ، ففيها أنّ طاعة رسول الله (ﷺ) واجبة وعلى المبلغين الالتزام في كل وقت ، فالخطاب موجه للأمة في أنّه ليس لكم الخيرة من أمركم ، وإن كان سبب النزول في عبدالله بن جحش واخته زينب ، فأشار الطاهر بن عاشور إلى أنّ دخول النافية على (كان) يكون أقوى دلالة على انتفاء الحكم ، وبيان ذلك أنّ فِعْلَ (كان) لدلالته على الوجود يقتضي نَفْيُهُ انْتِفَاءَ الْكَوْنِ الْخَاصِّ بِزُمَّتِه (١٠٩) ، فقد نزل اللفظ بصيغة النكرة غير المخصصة (مؤمن، مؤمنة) وهذا يدل على العموم ، والعموم الآخر في قوله (أمراً) وقد نُفِيَ السياق بأكمله بصيغة الماضي (ماكان) ولكن دلالته الزمنية للاستمرار ، وقُدِّمَ لفظ الجلالة على لفظ الرسول تنبيهاً إلى أنّ الأوامر والنواهي منه سبحانه وتعالى ، أمّا عطفه بالواو فهو إشارة إلى وجوب طاعة الرسول ، فمَنْ أطاع الرسول فقد أطاع الله لقوله : ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ (١١٠) .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ لفظة (ما كان) و (ما ينبغي) ونحو ذلك تأتي بمعنى المنع أو الحظر ، أي بحظر الشي والحكم عليه بأنّه لا يكون مطلقاً ، فقد يكون امتناع الشيء بها عقلاً نحو قوله تعالى : ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا﴾ (١١١) ، وقد يكون امتناعه بها شرعاً نحو قوله تعالى : ﴿وما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ﴾ (١١٢) ، وربما يكان امتناع العلم بها في المندوبات نحو : ما كان لك يا زيد أن تترك الصلاة (١١٣) ، والله تعالى أعلم .

رابعاً / قال تعالى : ﴿ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ (١١٤) بداية لا بد من القول إنّ الله عز وجل قد حرَّم الظلم على نفسه ، وجعله محرما بين عباده (١١٥) ، وفصّل الطاهر بن عاشور القول فيه من أنّ الظلم المراد هنا ظلمان : (ظلم الشرك بالله تعالى ، وقد ذُكِرَ هذا النوع في سورة لقمان ، والثاني هو ظلم المعاملة بغير حق ، وما يكون بين العباد من ظلم أحدهم للآخر) وما ورود اللفظ (ظلماً) من غير تعريف إلّا للدلالة على المعنيين لاكتسابه صفة العموم الدالة على ذلك ، ومجيء الإرادة في سياق النفي اقْتَضَى عُمُومَ نَفْيِ الْإِرَادَةِ بِمَعْنَيَيْهَا عَلَى طَرِيقَةِ اسْتِعْمَالِ الْمُشْتَرَكِ فِي مَعْنَيَيْهِ (١١٦) ، وهذا هو اقتضاء اللزوم في الثوابت بما قضى الله تعالى أن يكون ، كذلك من بديع السياق مجيء الإرادة بلفظ المضارع الدال على الحدوث والتجدد الذي يؤكد أنّه سبحانه لا يتوجه أن يظلم عباده الذين تحت رحمته وقهره وعظمته وسمائه ، أمّا إن ظلموا فإن شاء بإرادته عذّبهم وإنْ شاء بإرادته ورحمته عفى عنهم وغفر لهم (١١٧) ، و (ما) هنا حجازية عاملة عمل ليس ولفظ الجلالة اسمها والجملة الفعلية من (يريد ظلماً) خبرها . والله أعلم.

المطلب الثاني / (لا) :

أولاً / قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ [١١٨] وهذا يكون يوم القيامة فكلّ نفس بما كسبت رهينة ، ويحاسب صاحبها على مافعل واقترف ، وتتابع النافيات يُثْبِتُ حمكاً من أحكام الآخرة ، فمجيء (يوماً) في سياق النكرة دليل على أنّ المراد هو يوم العرض والحساب ، وتأويل ذلك عند الطاهر أنّ مجيء النفس في سياق النفي وهي نكرة في الموضعين يقتضي عموم النفس ، أي لا يغني أحد كائناً من كان عن أحد ، وهو بمعنى قوله تعالى : ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [١١٩] فلا تملك هذه أن تدافع عن تلك ، أو العكس ، ولا تلك تدفع عن هذه العذاب [١٢٠] ، قال أبو حيان : (نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً كِلَاهُمَا نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَتَعُمُّ. وَمَعْنَى التَّنْكِيرِ: أَنَّ نَفْسًا مِنَ الْأَنْفُسِ لَا تَجْزِي عَنْ نَفْسٍ مِنَ الْأَنْفُسِ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ) [١٢١] ، وأمّا عود (منها) في الحالين ، فمنهم مَنْ أعاده على النفس الأخيرة لقربها ، وربما على الأولى ، ورجّحوا أنّ المحدَّث عنها هي في (لا تجزي نفسٌ) وذلك بخلاف (عن نفسٍ) فإنّها ذُكِرَتْ على سبيل الفضلة [١٢٢] ، إلا أنّ ابن عاشور أعاد الضميرين في (لا يقبل منها) وفي (يؤخذ منها) على النفس الثانية ، وإنما ذلك فيه نظر من جهة أنّه يمكن أن يكون الضميران على النفس الأولى فضلاً عوده على الثانية ، وذلك بناء على القرينة السياقية ، بمعنى أنّ النفس الثانية لا يقبل منها شفاعة أو فدية للأولى ، وكذلك الحال بالنسبة للنفس الأولى .

ومن الجدير بالذكر أنّ المعتزلة قد تمسكوا بهذه الآية للاحْتِجَاج لِقَوْلِهِم بِنَفْيِ الشَّفَاعَة فِي أَهْل الْكَبَائِر يَوْم الْقِيَامة ، وذلك لاعتمادهم على عموم (النفس) فِي سِيَاقِ النَّفْيِ الْمُقْتَضِي أَنَّ كُلّ نَفْس لَا يقبل مِنْها شَفَاعَة وَهو عُمُوم لَمْ يَرِدْ مَا يُخَصِّصهُ عِنْدَهُم ، إلا أنّ الجمهور قد اتفقوا على ثبوت الشفاعة للتائبين والطائعين لرفع الدرجات [١٢٣] .

ثانياً / قال تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٢٤] الخطاب في هذه الآية بضمير الجماعة وبأسلوب الأمر الحقيقي في (أنفقوا) و(أحسنوا) الصادر من أعلى مرتبة وهو الله الحكيم الخبير ، ثم أتبعه في سياق بديع متصل بالنهي الحقيقي الصادر من أعلى مرتبة في قوله (لا تلقوا) فـ(لا) ناهية وجازمة ، وَوُقُوعُ فِعْلِ تُلْقُوا فِي سِيَاقِ النَّهْيِ يَقْتَضِي عُمُوم كُلِّ إِلْقَاءٍ بِالْيَد لِلتَّهْلُكَة ، وفي كُلِّ ما يسبّبُ الْهلَاك عَن عَمْد ، فَيكُون مَنْهِيًّا عَنْهُ مُحَرَّما مَا لم يُوجَد ما يقتضي إزالة ذَلِكَ التَّحْرِيم ، وَهُو مَا يَكُون حِفْظه مُقَدَّمًا عَلَى حِفْظِ النَّفْس مَع تَحَقُّق حُصولِ حِفْظِهِ بِسَبَبِ الْإِلْقَاءِ بِالنفْس للهلاك ، أَوْ حِفْظ بَعْضِه بِسَبَب ذَلِك، فَالتَّفْرِيط فِي الِاسْتِعْدَاد لِلْجِهَاد حَرَامٌ شرعاً ؛ لِأَنَّهُ إِلْقَاءٌ بِالْيَدِ إِلَى التَّهْلُكَةِ، بإتلَاف نُفُوسِ الْمُسْلِمِين [١٢٥] . والفعل (تلقوا) قد يكون بمعنى (تجعلوا) وهو بمعنى مفعول ، فيكون التقدير : ولا تجعلوا أنفسَكم مُلْقيةً إلى التهلُكَةِ فتَهْلَكَ ، والباء قد تكون زائدة على نحو : ألقى بيده ، ألقى يده ، وقد تأتي للتعدية ، أي : لا تهلكوا أنفسَكم بأيديكم [١٢٦] .

المطلب الثالث / لام الجحود :

قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (١٢٧) قال ابن عاشور رحمه الله : (وَالْإِتْيَانُ بِصِيغَةِ لَامِ الْجَحُودِ تَأْكِيدٌ لِلنَّفْيِ، وَهُوَ خَبَرٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي النَّهْيِ فَتَأْكِيدُهُ يُفِيدُ تَأْكِيدَ النَّهْيِ، أَيْ كَوْنُهُ نَهْيًا جَازِمًا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ) (١٢٨) وهذا من باب الاقتضاء اللازم ، والمعنى أنّ النفر للغزو كما كان واجباً على المسلمين وفي تركه ضياع لمصلحة الأمة الإسلامية ، فإنّ هذا واجب الكفاية أي على طائفة كافية لإتمام واجبها فيتحصل بذلك المقصد الشرعي ، وقد تأكد ذلك بدخول لام الجحود في خبر (كان) المنفية ، وكأنّ هذه اللام قد قرّرَتْ ثبوت النفي في الفعل ، وقد دخلت على المضارع المنصوب بـ(أنْ) المضمرة وجوباً عند الجمهور من النحويين، والذي دلالته الحدوث والتجدد ، هذه الدلالة التي اكتسبها (كان) المنفي بالقرينة السياقية مع وجود المصدر المؤول في السياق ذاته ، والله أعلم .

المطلب الرابع / ليس :

قال تعالى : ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (١٢٩)

تضمنت الآية الكريمة الدعوة إلى أن يكون نسب الأبناء إلى آبائهم الذين خرجوا من أصلابهم ، وقد كانوا فيما سبق يدعونهم لغير آبائهم ، فليس عليهم جناح ، لا لوم عليهم ولا تأنيب فيما أخطأتم به من قبل ، بعد أنْ الأمر الإلهي ، فعلّلَ الطاهر بن عاشور رحمه الله مجيء (جناح) في سياق النفي بـ(ليس) أنّه يقتضي الْعُمُومَ ، فإنّ ذلك يفيد تَعْمِيمَ انْتِفَاءِ الْإِثْمِ عَن الفعل الْخَطَأ بِنَاء عَلَى قَاعِدَة عَدمِ تَخْصِيص الْعَامِ بِخُصُوص السبب الَّذِي وَرَد لِأَجْلِه (١٣٠) ، بمعنى أنّ هذا الأمر مسنود بأدلة من القرآن والسنة ، فمن القرآن قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (١٣١) ، ومن الحديث الشريف قول رسول الله (ﷺ) : (رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا أُكْرِهُوا عَلَيْهِ) (١٣٢) فالعموم الذي ذكره فُهِمَ من القرائن السياقية ، ومجيء لفظ (جناح) نكرة، والفعل الماضي الناقص الجامد (ليس) من العوامل اللفظية التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فالجار والمجرور في محل رفع للخبر المتقدم لها ، و(جناح) هو اسمها المتأخر ، وتقديم الخبر فائدته الاهتمام والتخصيص ، فالمعنى من الآية يكون : لا إثم عليكم فيما فعلتموه من ذلك الخطأ جاهلين قبل ذكر النهى، ولكن الإثم فيما تعمدت قلوبكم بعد النهى وهذا معنى قول قتادة ومجاهد وغيرهما (١٣٣) .

المطلب الخامس / لمّا :

قال تعالى : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾ (١٣٤)

لا ينحصر التكامل السياق في ارتباط الوظائف الدلالية للتراكيب والمنتجة للمعنى المتداول والتي ترتقي في السياق إلى أعلى مراتب البلاغة فحسب ، بل إنّ للدلالة الزمنية وظيفة تكاد تكون

محورية عندما تأخذ زمام المبادرة في تدوير أحداث السياق بحسب مقتضيات الموقف الذي يريده المتكلم ، فيحصل ارتقاء زمني بأدوات لها دلالات مؤثرة ، وخير شاهد على ذلك الآية التي بصدد الحديث عنها ، فقوله (لم يحيطوا) قد دخلت (لم) وهي للجزم والنفي والقطع ، ونفيها للزمن بين الماضي والحاضر ، ونفيها قطعي ومطلق ولا تحتاج إلى قرينة دالة ، وأمّا (لمّا) فذكر الطاهر بن عاشور رحمه الله أنّها حرف مَوْضُوع لِنَفْي الْفِعْل في الْمَاضِي وَالدَّلَالَة عَلَى اسْتِمرَار النَّفْي إِلى وَقْتِ التَّكَلُّم ، وذلك أنّ المنفيّ بها متوقَّع وقوعُهُ ، وعلى هذا ففي النفي دلالة أنّه سيجيئ بيان ما أجمل من هذه المعاني ، وسيحلّ بهم ما توعّدهم به [١٣٥] ، فنفي الإحاطة بـ(لم) هو نفي مطلق وهو دلالة على أنّهم كذّبوا ولم يحيطوا بأخبار القرآن وما فيه من أحوال ، وفي نفي التأويل بـ(لمّا) أنّ عدم التأويل مرتبط بزمن الإخبار ، وقال الزمخشري : (ما معنى التوقع في قوله وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ؟ قلت: معناه أنهم كذبوا به على البديهة قبل التدبر ومعرفة التأويل وكذبوه بعد التدبر، تمرداً وعناداً، فذمّهم بالتسرع إلى التكذيب قبل العلم به، وجاء بكلمة التوقع ليؤذن أنهم علموا بعد علو شأنه وإعجازه لما كرّر عليهم التحدّى، في المعارضة واستيقنوا عجزهم عن مثله، فكذبوا به بغياً وحسداً كَذلِكَ) [١٣٦] ، ولمّا كان القرآن الكريم هو الكتاب المعجز في نظمه ، وما فيه من الأخبار بالغيوب ، فقد تسارعوا إلى تكذيبه لأول وهلة منهم ، وهذا دليل على عنادهم وكفرهم بما جاء فيه من الأخبار والأحوال [١٣٧] والله أعلم .

المحور الرابع / الاقتضاء بالاستثناء :

أولاً / قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [١٣٨] إنّ هذه الآية ونظائرها كانت مدار خلاف بين العلماء أصوليين كانوا أو لغويين ، فيما تقتضيه دلالة الاستثناء من حكم يثبت للمستثنى ، وقد فصّل ذلك الطاهر بن عاشور رحمه الله ، وبيّن أنّ في الاستثناء ما يقتضي أنْ يتّصف المستثنى بنقيض الحكم ما للمستثنى منه ، وغُلِّبَ الاكتفاء بالاستثناء دون أنْ يُتْبَعَ بذكر حكم المستثنى سواء كان الكلام مثبتاً أو منفياً ، والشاهد على ذلك لفظ الشهادة (لا إله إلّا اللهُ) فلَوْلَا إِفَادَةُ الِاسْتِثنَاءِ أَنَّ الْمُسْتَثْنى يَثْبُت لَهُ نَقِيضُ مَا حَكَم بِهِ لِلْمُسْتَثنى مِنْهُ لَكَانت كَلِمَة الشَّهَادة غَير مُفِيدَة سِوَى نَفي الْإِلَهِيَّة عَما عَدَا اللَّهَ ، وتكون إِفَادَتها الْوَحدانِية لِلَّه بِالِالْتزام [١٣٩] .

وهذا في مسألة (الاستثناء من الإثبات نفيٌ ومن النفي إثباتٌ) وقد استطرد الأصوليون في تخريجها والتمثيل لها ، فإنّ ما قبل (إلّا) هو نقيضٌ في الحكم عمّا بعدها ، فقولهم (من الإثبات نفيٌ) يتعلق بالاستثناء في المثبت ، وما بعده واجب النصب متصلاً كان أو منقطعاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [١٤٠] ، وقولهم (من النفي إثباتٌ) يتعلق في الاستثناء المنفي ، ومنه قول الله عز وجل ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [١٤١] ، ورأي أبي حنيفة النعمان (رحمه الله) أنّ الاستثناء من النفي لا يكون إثباتاً ، فبين الحكم بالنفي

والحكم بالإثبات واسطة وهي عدم الحكم ، فمقتضى الاستثناء بقاء المستثنى بلا حكم لا بالنفي ولا بالإثبات ، وهذا السكوت عن إثبات الحكم قد يلزم نَفْيَ الْحُكْمِ بِالْبَرَاءَة الْأَصْلِيَّة بِخِلَافِ السُّكُوتِ عَنْ النَّفْيِ ، فلا مُقْتَضَى مَعَهُ لِلْإِثْبَات، ويقتضي أنّه يَحْمِل كَلَام أَهْل العربية عَلَى نَفي الحُكم النَّفْسِي، وَكَلِمَةَ التوحِيد عَلَى عُرْف الشَّارِع [١٤٢] ، وبهذا يكون أبو حنيفة موافقاً للكوفيين في مذهبهم الذين ذهبوا إلى أنّ في قولك : قامَ القومُ إلّا زيداً ، أنّ المعنى هو الإخبار عن القيام في القوم الذين فيهم زيد ، وزيد هنا مسكوتٌ عنه فلا يُحْكَمُ عليه لا بنفي ولا بإثبات ، كذلك الحال في الاستثناء المفرغ ، فقد أجروه مجرى الاستثناء المثبت في الحكم ، في نحو : ما قام إلّا زيدٌ ، فزيدٌ هنا قد سُكِتَ عنه ولم يجرَ عليه حكمٌ ، فتقدير الكلام عندهم : ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ ، فالفاعل محذوفٌ ، وهذا يلزم أن يكون إعراب المستثنى بدلاً أو فاعلاً ، فيصبح كغير المفرّغ حرفاً بحرف ، إلّا أنّ النحويين لا يجيزون حذف الفاعل ، وزيدٌ مرفوعٌ بالفعل المنفي بـ(ما) قبل دخول الاستثناء عليه ، واحتج الجمهور في أنّ المتبادر عرفاً والمعروف في لغة العرب هو ما ذُكِرَ ، فالأصل في هذا الثبوت وعدم التغيير ، فالمتبادر عرفا أنّ المفهوم من نحو : ماقام القوم إلّا زيداً أنّ القيام لزيد ، كذلك في نحو : قام القوم إلاّ زيداً في أنّ زيداً لم يقم ، وفي نحو : ماقامَ إلّا زيدٌ ، أنّ القيام لزيد ، كذلك أنّ الاستثناء في النفي لو لم يكن إثباتاً لما كان في كلمة التوحيد : لا إله إلّا الله ، موجب لثبوت الألوهية لله الواحد القهّار [١٤٣] . والله تعالى أعلم .

ومن الجدير بالذكر أنّ (إلّا) موضوعة أساساً في الجملة الاستثنائية للإخراج ، سواء كانت الجملة مثبتة أو منفية ، فدلّ ذلك بالمفهوم العقلي أنّه لا واسطة بين النقيضين – بين الحكم فيما قبل إلّا وبين الحكم بعدها– فإذا ارتفع أحد النقيضين وقع الآخر ، فحصل بذلك اللزوم بواسطة المقدمة العقلية من ارتفاعهما معاً ، وإذا كانت (إلّا) تدلّ على ثبوت نقيض ما قبلها عما بعدها ، فدلّ هذا بدلالة المطابقة [١٤٤] على الخروج مما قبلها ليس غير ، فالدخول في النقيض يكون بواسطة المقدمة العقلية ، وبناء على هذا صح أن تكون دلالة الاستثناء من باب دلالة الالتزام العقلية وليست من باب دلالة المطابقة اللفظية[١٤٥] . والله أعلم

وإعراب المستثنى في الآية السابقة واجب النصب كون الكلام موجباً والمستثنى منه موجود إلا أنّ الخلاف في نوع المستثنى أمتصلٌ هو أم منقطع؟ فالجمهور على أنّه متصل ، فإبليس من الملائكة ولو لم يكن من منهم لما شُمِلَ بالخطاب في هذا الآية وفي مواضع أخرى ، والقول الآخر أنه منقطع واستدل أصحاب هذا المذهب بقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [١٤٦] فهو مخلوق من النار وله نسلٌ وذرّية [١٤٧]، وعندنا والله أعلم أنّه منقطع ، كون الملائكة لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمَرون .

ثانياً / قال تعالى : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ

وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [١٤٨]

لّما كان المستثنى محكوم عليه على النقيض من حكم المستثنى منه عند الجمهور من أهل اللسان ، فإنّ ذلك بطبيعة الحال يُلقي بظلاله على المعنى الرابط بين ركني جملة الاستثناء ، فضلاً عن أنّ (إلّا) هي حلقة الوصل اللفظي بينهما والتي بموجبها يتبيّن مدى إفادة السياق من هذا الحكم ، على وفق مقتضيات الحال والمقام ، فنبّه الطاهر بن عاشور إلى أنّ ورود الاستثناء في الآية صار مقتضياً أنّ الّذين ظلموا لهم عليكم حجة ، أي يقتضي أنهم يَأْتون بِحُجة أَي بِما يُشبه الحُجة، فـ(إلّا) يوصل إلى تَقدِير لَفظ حُجة مُسْتَعْملا فِي معناه الْمجازِي وليس الحقيقيّ [١٤٩] ، واللام في (لئَلّا) للتعليل ، أي : حتى لا يكون للناس عليكم حجّة ، أما الظالمون فإنّه لم تنتف حجّتهم ؛ لأنّ الحجّة كالبيّنة والعادل لا يأتي ببيّنة زور وهي الحجة الداحضة ، أي المدحوضة ، وفي الآية دليل أيضاً على جواز استثناء الأكثر من الأقل ، فالذين ظلموا كانوا أكثر من الناس[١٥٠] ، وقوله تعالى : (ومِنْ حيث خرجْتَ) قد عطف به على ما قبلها ، وقد جاء إعادة الجملة بلفظها بناء وجود التعليل في قوله تعالى : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) ، وهذا الحث المتكرر على التوجه واستقبال القبلة هو تأكيد وجوب وتحذير من التساهل في الأمر وفيه كذلك إقرار حق المسلمين في نفوسهم ، والردّ على كل منكر يعلم الحق بقلبه وينكره في لسانه ، وهو ديدن المنافقين. والاستثناء في الآية متصل على رأي الجمهور من النحويين والمفسرين ، فإذا كان المراد بالناس هنا (اليهود) فسيكون المعنى : لئلا يكون عليكم حجة لأحد من اليهود إلا المعاندين والمستكبرين منهم الذين قالوا : ماترك قبلتنا إلى الكعبة إلا ميلاً إلى دين قومه ، وقد يكون المراد بالناس هم العرب ، فإذا كان كذلك فإنّ المعنى هو : لئلا يكون للعرب حجة في استقبال القبلة التي هي قبلة إبراهيم وبنيه ، والمستثنون هم مشركو مكة الذين قالوا: قد رجع إلى قبلة آبائه ودينهم الحنيفية السمحاء [١٥١] ، وقد يكون الاستثناء منقطعاً ، فالحرف (إلّا) هنا بمعنى (لكن) فيكون المعنى : لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بالشبهة ، فإذا كان مدار الخلاف حول الحجة التي هي دين التوحيد فالاستثناء متصل ، وإذا كان الخلاف حول الحجة التي الاحتجاج والمخاصمة فالاستثناء منقطع [١٥٢] .

ثالثاً / قال تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [١٥٣]

إنّ توظيف المعاني النحوية له أثره في السياق، وبموجب هذا التوظيف تتحد العلاقات الدلالية بين المكونات اللفظية والتي بوجودها يتحقق الموقف الذي ينشده المتكلم، فإذا أردنا أن نحكم على نوع الاستثناء في الآية الكريمة بين كونه متصلاً أو منقطعا ، فإنّ ذلك لا ينبغي أن يخرج عن المضمار السياقي والمطلوب الخوض فيه ، فرجّحَ الطاهر بن عاشور رحمه الله في هذه الآية أن يكون الاستثناء منقطعاً ، واقتضى أنّ التجَارة لَيْسَت مِنْ أكل الْأَموال بِالْبَاطِل، فـ(إلّا) عنده بمعنى

(لكن) التي للاستدراك ، والمعنى على هذا يكون : لكن كون التِّجَارَةِ غَيْرَ مَنْهِيّ عَنْها. وَمَوْقِعُ الْمُنْقَطِعِ هُنَا بَيِّنٌ سارٍ على مناهج الْعربيّة، إِذْ لا يَلزَمُ فِي الِاسْتِدرَاك شُمُولُ الكلامِ السَّابِقِ لِلشَّيء الْمُسْتَدْرَك وَلَا يُفِيد الِاسْتِدْرَاك حَصْرًا ، ويجوز أن يكون اسْتِثْنَاءً مِنْ أَكْلِ الْأَمْوَال وَيَكُونَ مُتَّصِلًا، فهو يَقْتَضِي أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ قَدْ قيَّدَ إِبَاحَةَ أَكْلِ الْأَمْوال فِي التِّجَارَة، وليس كذلك، ومهما كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ، فَتَخْصِيصُ التِّجَارَةِ بِالِاسْتِثْنَاءِ كونها من أكثر الأسباب التي يُتَحصَّل بها الرّزق [١٥٤] ، وبيان الأمر في المنقطع أن التجارة لم تندرج في الأموال المأكولة بالباطل حتى يستثنى عنها، سواء فُسِّرَ الباطل من غير عوض أو من غير طريق شرعي. وكذلك فإنّ المستثنى كون، والكونُ لا يُعدُّ مالاً من الأموالِ، فهذا المعنى اقتضى أنّ المنقطع لا إشكال فيه ، وإنما الإشكال في المتصل ، وذلك من جهة أنّ التقدير سيكون : لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ، وَإِنْ حصل الرّضا في الربا وغيره ، وهو قول ضعيف ، فقد قال بالباطل والتجارة ليست من جنس الباطل [١٥٥]، وهذا عملٌ لا يرتضيه الشرع الحنيف ، وهو الاختيار لموافقته للمراد من السياق والله أعلم .

رابعاً / قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [١٥٦]

ذكر ابن عاشور رحمه الله أنّ هذا التَّرْكِيبٌ قد جَرَى بِمَادَّتِهِ وَهَيْئَتِهِ مَجْرَى الْمَثَلِ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ إصرار الْمُخْبَرِ عَنْهُ عَلَى مَا بَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِثْنَاءِ، وهذا يَقْتَضِي وُجُودَ الصَّارِفِ عَنِ الْمُسْتَثْنَى، والمعنى أنّهم صَمَّمُوا عَلَى الكفر لَا يَرْجِعُونَ عَنْهُ ، وذلك لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنْ العُمُومِ الأَشْيَاءِ المُبْهَمَةِ جُعِلَتْ كُلُّهَا مِمَّا تَعَلَّقَ بِهِ الْإِبَاءُ الذي هو الامتناع، وكَأَنَّ الناس قد عُرِضَتْ عليهم أمور وأشياء عظام فلم يَقْبَلُوا مِنْهَا إِلَّا الْكُفُورَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ عَرْضٌ وَلَا إِبَاءٌ [١٥٧] .

إنّ لوجود (إلّا) في التركيب ضرورة لا بدّ منها ، وقد حدّدَ هذا الوجودُ معالمَ التوجيه الدلالي للألفاظ المتواجدة في محيط جملة الاستثناء فضلاً عن التوجيه الإعرابي لارتباط ما قبل (إلّا) بما بعدها ، وإنْ كانت الفاء في قوله : (فأبى) للاستئناف ، فهذا بحد ذاته لا يُعَدّ حائلاً يحول دون التواجد الوظيفي في السياق لما قبل الفاء وإلّا لما حصل الإباء من الناس الذي كان من نتيجته الكفور ، وسواء عاد الضمير في (صرّفناه) [١٥٨] للمطر أو للمطر والسحاب والرياح أو للقرآن الذي فيه ذكر الأولين والآخرين ، فإنّ المعاندين أبوا إلّا أن يكفروا بما سبق من ذكر الآيات والدلائل ، بل صوّر القرآن عموم كفرِهم لا خصوصه بقوله تعالى : (إلّا كفورا) حيث جمع في صيغة المبالغة (كفورا) التي على وزن (فُعُول) بين الكفر بالنعمة والكفر بالدين ، فكانت الكلمة جامعة لما في نفوسهم من الإباء والمعاندة والمكابرة . والفعل (أبى) فيه دلالة النفي المطلقة لحصول أثرها في النفس ، و(إلّا) تفيد الحصر مع بقاء دلالتها على الاستثناء ، ولمّا كان في معنى الإباء من التعدية كان (كفورا) مفعولاً به للفعل فكان التقدير على هذا : فلم يرضوا إلا كفورا ، وقد يكون مصدراً لفعل محذوف وتقديره : إلّا أنْ يكفروا كفوراً [١٥٩] .

خامساً / قال تعالى : ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا ۞ فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴾ (١٦٠)

ونحن أمام مشهد عظيم وصورة إعجازية من صور التعبير القرآني ، وتكاد تمثل أعلى درجات التكامل السياقي بين روابط ذات دلالات مختلفة ، إلّا أنّها بمجملها قد حققت المطلوب بما يناسب المعنى اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً ، فبدأت آية جملة الاستثناء بالخطاب المباشر بفعل الأمر الموجه للجماعة (فذوقوا) و الذي يدلّ على وجوب تنفيذ الأمر وعلى الحتم والإلزام لصدوره من مرتبة أعلى إلى مرتبة أدنى ، فذكر ابن عاشور رحمه الله أنّ صيغة التعبير بهذا المعنى قد جاءت مركّبةً تركيباً دقيقاً ، فبدأ بنفي الزيادة بحرف النفي (لَنْ) الدالّ على التأبيد ، فتبعه بالاستثناء المقتضي ثبوت نقيض حكم المستثنى منه للمستثنى فصارت دلالة الاستثناء على تقدير : سنزيدكم عذاباً أبدياً ، وهو ما دلّ عليه اجتماع النفي والاستثناء ، والمراد هنا معنى الخلود في النار ، وَهو أَشَدُّ حُزْنًا وَغَمًّا بِمَا يُوهِمُهُمْ أَنَّ مَا أُلْقُوا فِيهِ هُوَ مُنْتَهَى التَّعْذِيبِ حَتَّى إِذَا دخل ذَلِكَ أَسْمَاعَهُمْ حزِنوا لَهُ، ورَدِفَه بأنّه يَنْتَظِرُهُمْ عَذَابٌ آخَرُ أَشَدُّ، فَكَانَ ذَلِكَ حُزْنًا فَوْقَ حَزْنٍ وألماً فوق ألمٍ ، فَهَذَا مِنْوَالُ هَذَا النَّظْمِ (١٦١) . ومن الملاحظ أنّ مفعول الفعل (فذوقوا) محذوف دلّ عليه ما سبق ، ولتعلقه بمحور الأحداث ومادلّت عليه وظائف الألفاظ التي تدور في محور السياق فإخفاؤه أولى من ظهوره هنا ؛ ليكون أشد وقعاً على النفس لعظم المخفي في المستقبل ، فأتبعه بالتأكيد الذي دلّ عليه حرف نفي التأبيد مع (إلّا) ، فهو تأكيد وعيد والتكرار الذي فيه ما هو إلا زيادة في النوع أو في المرات ، وقد نُقِلَت الدلالة الزمنية للأمر (فذوقوا) والمضارع (نزيدكم) إلى الاستقبال الذي يوجب أنّ الأمر متحقق الوقوع ودفع أدنى شك في ذلك ، ورد عن الحسن البصري أنّه سأل أبا بردة عن أشدّ آية في القرآن عذاباً على أهل النار فقال : تلا رسول الله (ﷺ) ﴿ فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴾ فقال : (أهلك القوم بمعصيتهم للهِ جلّ وعز) (١٦٢) .

النتائج

إذا كان لا بدّ من تعريف لنتيجة هذا البحث أو ذاك ، فإنّ ذلك يعتمد على ما تقدّم من مسائل الدراسة وكيفية تناولها وصفاً أو تحليلاً ومتعلقاتها من وسائل الإسناد والاستدلال ، وفي بحثنا هذا انتقينا مسائل محدودة رأينا أنّها بحاجة إلى بحث ونظر ، إلا أنّ ما سنذكره من نتائج هو ماخلص عندنا من الاستقراء الكلي لمصطلح الاقتضاء في التحرير والتنوير وهي على النحو الآتي :

أولا / لا أغالي إذا قلت إنّ تفسير الطاهر بن عاشور يعدّ بحراً من بحور الدلالة القرآنية ، فقد وظّف الأساليب النحوية والبلاغية توظيفاً بديعاً لإثراء التعبير القرآني ، وهو ممّا خلص إلينا عند جمع مسائل البحث وموضوع الدراسة .

ثانياً / ألفاظ الاقتضاء تنوعت بين فعلية تارة نحو اقتضى ويقتضي، واسمية تارة أخرى نحو المقتضي والاقتضاء ، إلّا أنّ ألفاظ الفعلية أكثر استعمالاً من غيرها .

ثالثاً / استعمل الطاهر بن عاشور لفظ الاقتضاء ليوظف المعنى النحوي للعطف أو الشرط أو

النفي أو الاستثناء في توجيه تفسير الآيات بما يوافق السياق المراد التعبير عنه .

رابعاً / ولغرض توظيف المعاني النحوية في أساليب التعبير القرآني في تفسير الآيات استعمل الطاهر عاشور رحمه الله الإسناد الهادف لتثبيت الدلالة السياقية في مسائل الدراسة ، وقد اتخذت الإسناد أنماطاً مختلفة ، منها أبيات شعرية ومنها آيات قرآنية ومنها أحاديث نبوية .

خامساً /إنّ جملة الاقتضاء تتألف من المقتضى وهو الشيء المقدَّر والمقتضي وهو الباعث على هذا التقدير والدلالة الناتجة بالإجمال تسمى الاقتضاء كون الكلام يطلبها ويقتضيها.

سادساً/ موضوع الاقتضاء في تفسير التحرير والتنوير بحاجة إلى تمحيص وبحث ونظر ، وفيه من المسائل ما يستلهم الهمم العلمية لترج بإنتاج مميّز وجدير بأن يكون رافداً من روافد المكتبة العربية والإسلامية .

هوامش البحث

---

[١]– ترجمت مصادر كثيرة للشيخ العلامة ابن عاشور رحمه الله ، وينظر على سبيل المثال لا الحصر (الأعلام للزركلي ١٧٤/٦، تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ ٣٠٤/٣ ، تراجم الأعلام للفاضل ابن عاشور /٢٢١ ومابعدها ، شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور للدكتور بلقاسم الغالي / ٣٥ وما بعدها ، وشيخ الإسلام الإمام الأكبر محمد الطاهر بن عاشور لمحمد بن خوجة ١٥٣/١ ، وينظر(الإمام محمد الطاهر بن عاشور سيرة ومواقف) للدكتور جمال أبو حسان – المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية – المجلد الخامس – العدد٣/أ– للعام ٢٠٠٩م (من ٥٧–٨٦) .

[٢]– وهي ضاحية من ضواحي شمال تونس ، ذكر ذلك ياقوت الحموي في معجم البلدان ١٠٧/٥ .

[٣]– تنظر مصادر الترجمة السابقة .

[٤]– سورة طه/ الآية٧٢ .

[٥]– ينظر تهذيب اللغة (قضى) ومقاييس اللغة (قضى)

[٦]– سورة فصلت / الآية١٢ .

[٧]– ينظر تهذيب اللغة (قضى) ، والصحاح (قضى)

[٨]– سورة الإسراء / الآية٢٣ .

[٩]– ينظر تكملة المعاجم العربية / مادة (قضى) ٠

[١٠]– ينظر تحقيق البيان في شرح البرهان في أصول الفقه لعلي بن إسماعيل الأبياري ٢٨٩/٢ ، القواعد لتقي الدين الحصني ١٩٣/٣ وما بعدها ، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي للدكتور محمد مصطفى الزحيلي ١٤٥/٢ وما بعدها.

[١١]– ينظر رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتقي الدين السبكي ٣٢/٣ ٠

[١٢]– قسم الأصوليون الإضمار على ما يقتضيه صحة الكلام على أقسام : الأول قد يضمر الكلام لضرورة صدق المتكلم ، وذلك في نحو قوله صلى الله عليه وسلم (رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ) والثاني قد يضمر لصحة الكلام عقلاً نحو قوله تعالى : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) والثالث قد يضمر لصحته شرعاً نحو : اعْتِقْ عَبْدَكَ عَنِّي (ينظر البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٢٢٠/٤–٢٢١) .

[١٣]- روى ابن ماجة الحديث في كتاب الطلاق فقال : (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» سنن ان ماجة–حديث رقم ٢٠٤٣ (٦٥٩/١) وحكم الألباني بصحته ٠

[١٤]- ينظر البحر المحيط في أصول الفقه ٢٢٠/٤ ٠

[١٥]- سورة يوسف /٨٢

[١٦]- ينظر نفائس الأُصول في شرح المحصول لشهاب الدين القرافي ٦٢٧/٢ .

[١٧]- التبيين عن مذاهب النحويين / ٢٣٠

[١٨]- سورة البقرة / ١٩٨

[١٩]- ينظر التحرير والتنوير ٢٤١/٢ .

[٢٠]- المصدر نفسه .

[٢١]- ينظر التبيان في إعراب القرآن ١٦٣/١ . وقد تكون الكاف للتشبيه بمعنى مثل وهو المرجح عند معربي القرآن الكريم وقد تكون بمعنى اللام كما حُكي ذلك عن سيبويه : ينظر الكتاب ١٦١/٣ ، إعراب القرآن للنحاس ١٠٢/١ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني ٤٧٧/١ ، المجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاقسي /٥٢٣ (مع ملاحظة أن من ذكر أن الكاف بمعنى اللام عن سيبويه هو السفاقسي في المجيد) . .

[٢٢]- ذكر ذلك فخر الدين الرازي ينظر التفسير الكبير ٣٢٩/٥ .

[٢٣]- سورة يونس /١١ .

[٢٤]- سورة يونس/٧ .

[٢٥]- ينظر ذلك بالتفصيل في التحرير والتنوير ١٠٦/١١–١٠٧ .

[٢٦]- سورة هود /٢٨ .

[٢٧]- ينظر التحرير والتنوير ٥١/١٢ .

[٢٨]- ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي ٣٣٧٧/٥ .

[٢٩]- سورة فصلت/١٥ .

[٣٠]- ينظر التحرير والتنوير ٢٥٦/٢٤ .

[٣١]- سورة التحريم/٦ .

[٣٢]- ينظر التحرير والتنوير ٣٦٦/٢٨ .

[٣٣]- ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٠٤/٤ ، والكشاف ٥٦٨/٤ .

[٣٤]- ينظر الإبانة في تفصيل ماءات القرآن لجامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي / ٤٩٣ .

[٣٥]- سورة الصافات / من الآية ١ إلى الآية ٤ .

[٣٦]- التحرير والتنوير ٨٣/٢٣ .

[٣٧]- ديوانه / ٨ .

[٣٨]- ديوانه /١٦٧ مع ملاحظة أنّ الطاهر ابن عاشور أورد لفظة (فصدائق) في صدر البيت الثاني وما أثبتُّهُ (فصوائق) من الديوان .

[٣٩]- ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / ١٤٠ وما بعدها .

[٤٠]- سورة البقرة / ٣٦ .

[٤١]- سورة هود /٤٥ .

[٤٢]- سورة المؤمنون /١٤ .

[٤٣]- ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / ١٤٢

[٤٤]- سورة البقرة /٣٧ .

[٤٥]- سورة القصص / ١٥ .

[٤٦] – ذكر الإمام الزمخشري ما نصه : (فإن قلت: فعلى أى هذه القوانين هي فيما أنت بصدده؟ قلت: إن وحدت الموصوف كانت للدلالة على ترتب الصفات في التفاضل، وإن ثلثته، فهي للدلالة على ترتب الموصوفات فيه، بيان ذلك: أنك إذا أجريت هذه الأوصاف على الملائكة وجعلتهم جامعين لها، فعطفها بالفاء يفيد ترتبا لها في الفضل: إما إن يكون الفضل للصف ثم للزجر ثم للتلاوة، وإما على العكس) الكشاف ٣٤/٤ .

[٤٧]- سورة الدخان / الآيات ٢٠-٢١-٢٢ .

[٤٨]- ينظر التحرير والتنوير ٢٩٨/٢٥ .

[٤٩]- المصدر نفسه ٢٩٩/٢٥.

[٥٠]- سورة المدثر / الآيات ١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣ .

[٥١]- ينظر التحرير والتنوير ٣٠٩/٢٩.

[٥٢]- سورة المطففين / الآيات ١٥-١٦-١٧ .

[٥٣]- ينظر التحرير والتنوير ٢٠١/٣٠-٢-٢ .

[٥٤]- سورة التكاثر / الآيتان ٣-٤ .

[٥٥]- التحرير والتنوير ٥٢١/٣٠ .

[٥٦]- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧٢/٢٠ .

[٥٧]- سورة البقرة /١٤٥ .

[٥٨]- التحرير والتنوير ٣٧/٢ .

[٥٩]- ينظر الدر المصون للسمين الحلبي ١٦٦/٢ .

[٦٠]- معاني القرآن ٨٤/١ .

[٦١]- سورة الروم /٥١ .

[٦٢]- سورة البقرة /١٠٣ .

[٦٣]- ينظر الكتاب ١٠٨/٣-١٠٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٨٤/١ .

[٦٤]- سورة آل عمران/٢٠ .

[٦٥]- ينظر التحرير والتنوير ٢٠٢/٣.

[٦٦]- سورة المائدة /٩١ .

[٦٧]- ينظر معاني القرآن ٢٠٢/١ ، ومعاني القرآن للنحاس ١٣٠/١ ، درج الدرر في تفسير الآي والسور للجرجاني ٤٧٢/٢ .

[٦٨]- معاني القرآن وإعرابه ٣٩٠/١ .

[٦٩]- التفسير الكبير ١٧٦/٧ .

[٧٠]- سورة يونس /٨٤ .

[٧١]- ينظر التحرير والتنوير ٢٦٢/١١ .

[٧٢]- ينظر التفسير الكبير ٢٨٩/١٧ .

[٧٣]- أنوار التنزيل (تفسير البيضاوي) ١٢١/٣ .

[٧٤]- سورة الحجرات /١٤ .

[٧٥]- سورة الطلاق /٤ .

[٧٦]- ينظر البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٤٤٤/٢ ، والنكت في القرآن الكريم للمجاشعي ٤٩٩/١ ،والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ١٦٧/٦ .

[٧٧]- ينظر جامع البيان للطبري ٤٥٢/٢٣ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٣/١٨ ، التحرير والتنوير ٣١٧/٢٨ .

[٧٨]- درج الدرر في تفسير الآي والسور ٦٣٣/٤ .

[٧٩]- ينظر التحرير والتنوير ٣١٨/١٨ .

[٨٠]- ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٤ ، التحرير والتنوير ٣١٧/١٨ .

[٨١]- سورة الأنفال /٢٣ .

[٨٢]- ينظر زاد المسير لابن الجوزي ١٩٩/٢ .

[٨٣]- ينظر التحرير والتنوير ٣٠٧/٩ .

[٨٤]- ينظر درج الدرر ٨٣٧/٢ .

[٨٥]- سورة يونس/١٦ .

[٨٦]- ينظر تفسير ابن كثير ٢٥٣/٤ ، تفسير الماتريدي ٢١/٦ .

[٨٧]- التحرير والتنوير ١٢٠/١١ .

[٨٨]- سورة الواقعة / الآيتان ٧٥،٧٦.

[٨٩]- ينظر التحرير والتنوير ٣٣١/٢٧-٣٣٢ .

[٩٠]- ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٨/٢ ، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٨٨/٦ .

[٩١]- ينظر التفسير الكبير ٤٢٧/٢٩ .

[٩٢]- ينظر بحر العلوم للسمرقندي ٣٩٧/٣ .

[٩٣]- التفسير الكبير ٤٢٦/٢٩ .

[٩٤]- التفسير الكبير ٤٢٦/٢٩ .

[٩٥]- سورة الأعراف /٢٠٤ .

[٩٦]- ينظر التحرير والتنوير ٢٤٠/٩-٢٤١ .

[٩٧]- ينظر لطائف الإشارات (تفسير القشيري) ٦٠٠/١ ، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ٢٠٩/٨ .

[٩٨]- سورة الضحى / الآيات ٩،١٠،١١ .

[٩٩]- التحرير والتنوير ٤٠١/٣٠ .

[١٠٠]- الكتاب ٢٣٥/٤ .

[١٠١]- سورة طه/٢ .

[102]– ينظر التحرير والتنوير ١٨٤/١٦ .

[103]– سورة الأحزاب /٤ .

[104]– جاءت الآية رداً على اكذوبة من أكاذيب الجاهلية ، فقد زعموا أنّ جميل بن معمر – وقد كان داهية وقوياً في الحفظ – له قلبان في جوفه ، فقد كانوا يلقبونه بذي القلبين كونهم يَحْسبُونَ أَنَّ الْإِدْرَاك بِالْقَلْب وَأَنَّ الْقَلْب مَحَلُّ الْعَقلِ ، وكان لشدة كفره يقول : (إِنَّ فِي جَوْفِي قَلْبَيْنِ أَعْمَلُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَمَلًا أَفْضَلَ مِنْ عَمَلِ مُحَمَّدٍ) ينظر تفسير البيضاوي ٢٢٤/٤ ، التحرير والتنوير ٢٥٤/٢١ .

[105]– ينظر التحرير والتنوير ٢٥٥/٢١ .

[106]– التحرير والتنوير ٢٥٥/٢١ .

[107]– ينظر درج الدرر ١٣٩٧/٣ ، المحرر الوجيز ٣٦٨/٤ .

[108]– سورة الأحزاب /٣٦ .

[109]– ينظر التحرير والتنوير ٢٧/٢٢ .

[110][110]– سورة النساء/٨٠ .

[111]– سورة النمل /٦٠ .

[112]– سورة الشورى /٥١ .

[113]– ينظر تفسير القرطبي ١٨٧/١٤ .

[114]– سورة غافر /٣١ .

[115]– روى مسلم في صحيحه من حديث طويل قال : (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَهْرَامَ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدِّمَشْقِيَّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِيمَا رَوَى عَنِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ) حديث رقم (٢٥٧٧) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – باب تحريم الظلم ١٩٩٤/٤ .

[116]– ينظر التحرير والتنوير ١٣٥/٢٤ .

[117]– ينظر نظم الدرر ٦٠/١٧ ، وتفسير النيسابوري ٣٥/٦ .

[118]– سورة البقرة /٤٨ .

[119]– سورة الانفطار /١٩ .

[120]– ينظر التحرير والتنوير ٤٨٥/١ .

[121]– البحر المحيط ٣٠٨/١ .

[122]– ينظر المجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاقسي /٢٢٠ .

[123]– ينظر النحرير والتنوير ٤٨٧/١ .

[124]– سورة البقرة/١٩٥ .

[125]– ينظر التحرير والتنوير ٢١٥/٢ .

[126]– ينظر إعراب القرآن ٩٩/١، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٦٥/١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٥٠٦–٥٠٧ .

[127]– سورة التوبة/١٢٢ .

[128]– التحرير والتنوير ٦٠/١١ .

[129]– سورة الأحزاب /٥ .

[130]– ينظر التحرير والتنوير ٢٦٥/٢١ .

[131]– سورة البقرة / ٢٨٦ .

[132]– روى ان ماجة في سننه : (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» حديث رقم (٢٠٤٣) في باب طلاق المكره والناسي ٦٥٩/١.

[133]– ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي ٥٧٨٤/٩ ، الكشاف ٥٢٢/٣ .

[134]– سورة يونس /٣٩ .

[135]– ينظر التحرير والتنوير ١٧٣/١١ .

[136]– الكشاف ٣٤٨/٢ .

[137]– ينظر رموز الكنوز للرسعني ٥٠/٣ .

[138]– سورة البقرة / ٣٤ .

[139]– ينظر التحرير والتنوير ٤٢٥/١ .

[140]– سورة العنكبوت /١٤ .

[141]– سورة الحجر /٤٢ .

[142]– ينظر العقد المنظوم للقرافي ٢٢٤/٢ ، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٤٠٣/٤ وما بعدها .

[143]– ينظر العقد المنظوم ٢٢٦/٢ ، والبحر المحيط في أصول الفقه ٤٠٤/٤ .

[144]– يراد بعلم الدلالة دراسة المعنى ويطلق عليه علم المعنى . ولابدّ للفظ من دلالة حتى يكون حاضراً في السياق ، وليس بالضرورة أن تكون دلالته هي نفسها التي وُلدَ من أجلها اللفظ في الموروث المعجمي ، وإنّما قد يرد بدلالات أخرى تدل عليها القرائن سياقية كانت أو لفظية ، وقد تكون الدلالة معنى عارضاً يُفْهَمُ بالقياس إلى غيره ، أي إنّ الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر ، الدلالات نوعان لفظية وغير لفظية ، فمثال الأولى دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام مسمّاه كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو دلالة البيت على محتواه ، ومن الثاني دلالة الالتزام وهي دلالة اللفظ على لازمه كدلالة الأسد على الشجاعة ، فذلك المعنى لَهُ لَازِمٌ مِن الخَارِجِ، فَعِند فَهْمِ مَدلُول اللَّفْظ مِنَ اللَّفْظ يَنْتَقِلُ الذِّهْن مِنْ مَدلُولِ اللَّفْظ إِلَى لَازِمه (ينظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٥/١ ، ونهاية السول في شرح منهاج الوصول للبيضاوي ٣١/٢-٣٢)

[145]– ينظر العقد المنظوم ٢٦٧/١ .

[146]– سورة الكهف/٥٠ .

[147]– ينظر درج الدرر ١٤٥/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٧٤/١ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٢٧/١ .

[148]– سورة البقرة /١٥٠ .

[149]– ينظر التحرير والتنوير ٤٧/٢ .

[150]– ينظر درج الدرر ٣١٩/١

[١٥١]- ينظر تفسير الزمخشري ٢٠٦/١ ، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤١٢/١ .

[١٥٢]- ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري /٤٠٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد /٤٢٨-٤٢٩ .

[١٥٣]- سورة النساء/٢٩ .

[١٥٤]- ينظر التحرير والتنوير ٢٣/٥ .

[١٥٥]- ينظر التفسير الكبير ٥٧/١٠ ، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٥١ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٦٦٣/٣ .

[١٥٦]- سورة الفرقان /٥٠ .

[١٥٧]- ينظر التحرير والتنوير ٥٠/١٩ .

[١٥٨]- اختلف المفسرون في عود الضمير في (صرّفناه) ، فقد ذكر ابن عباس ومجاهد بأنّ الهاء تعود على الماء المنزل من السماء وهو قول جمهور المفسرين لثبوت أدلته من تأويل السلف ، والثاني أنّ الهاء تعود على المطر والسحاب والرياح والثالث أتّ المراد به القرآن فهو حاوي لكل ما سبق ليستدلّوا به على الصانع الجليل جلّ في علاه (ينظر المحرر الوجيز لابن عطية ٢١٣/٤ ، التفسير الكبير ٤٧٣/٢٤) .

[١٥٩]- ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٢٠/٤ ، إعراب القرآن للباقولي ٥٦٤/٢ ، إعراب القرآن لزكريا الأنصاري ٣٦٩/١ .

[١٦٠]- سورة النبأ / الآيتان ٢٩-٣٠ .

[١٦١]- ينظر التحرير والتنوير ٣٠ /٤٢-٤٣ .

[١٦٢]- إعراب القرآن للنحاس ٨٥/٥ .

المصادر

القرآن الكريم

- الإبانة في تفصيل ماءات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة / صنعة جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسن الباقولي (ت٥٤٢هـ) – تح د. محمد أحمد الدالي – منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت- (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م) .
- الإحكام في أصول الأحكام / لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) – تح الشيخ أحمد محمد شاكر- دار الآفاق الجديدة -بيروت (دت)
- إعراب القرآن / لأبي جعفر محمد بن إسماعيل بن النحاس النحوي (ت٣٣٨هـ)- وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل ابراهيم – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – ط٢- (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) .
- إعراب القرآن / لأبي الحسن علي بن الحسن جامع العلوم الباقولي (ت٥٤٣هـ)- تح ودراسة إبراهيم الأبياري – ط٤- دارالكتاب المصري – القاهرة ودارالكتب اللبنانية – بيروت – ١٤٢٠هـ.
- إعراب القرآن العظيم / لشيخ الإسلام العلامة زكريا زين الدين بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ) – رسالة ماجستير في كلية دار العلوم جامعة القاهرة – أعدها موسى علي موسى مسعود- (١٤٢١هـ-٢٠٠١م) .
- الأعلام تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين / لخير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦هـ) مطبعة كوستانسوماس – ١٣٧٥هـ – ١٩٥٦م .

- الإمام محمد بن الطاهر بن عاشور (سيرة ومواقف) / للدكتور جمال محمود أبو حسان – المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية– المجلد الخامس – العدد٣/أ– للعام ٢٠٠٩م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل / لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)– تح محمد عبد الرحمن المرعشلي– ط١– دار إحياء التراث العربي – بيروت –١٤١٨هـ .
- بحر العلوم / لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ)– دار الكتب العلمية –بيروت– ط١– (١٤١٣هـ–١٩٩٣م) .
- البحر المحيط في أصول الفقه / لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) – دار الكتبي– ط١– (١٤١٤هـ – ١٩٩٤م) .
- البيان في غريب إعراب القرآن / لأبي البركات ابن الأنباري – تح د٠ طه عبد الحميد طه – الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – دار الكتاب العربي بالقاهرة– (١٣٨٩هـ–١٩٦٩م) ٠
- تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ دار الغرب الاسلامي بيروت ٢٠٠٨م.
- تأويلات أهل السنّة المعروف بتفسير الماتريدي / لمحمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ)– تح د. مجدي باسلوم– ط١– دار الكتب العلمية – بيروت– (١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م) .
- التبيان في إعراب القرآن / لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) – تحقيق ابراهيم عطوة عوض– القاهرة– ١٩٦١م٠
- التبيين عن مذاهب النحويين/ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ) – تح د. عبد الرحمن العثيمين– ط١– دار الغرب الإسلامي– (١٤٠٦هـ–١٩٨٦م) .
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»/ لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : ١٣٩٣هـ)– الدار التونسية للنشر– ١٩٨٤م .
- التحقيق و البيان في شرح البرهان في أصول الفقه / لعلي بن إسماعيل الأبياري (ت ٦١٦ هـ)– تح د. علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري– دار الضياء – الكويت– (١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م) .
- تفسير القرآن العظيم / لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)– تح سامي بن محمد سلامة– ط٢– دار طيبة للنشر والتوزيع– (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م) .
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) / لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت– ط٣– ١٤٢٠هـ .
- تكملة المعاجم العربية / رينهارت بيتر آن دُوزِي (ت: ١٣٠٠هـ)– نقله إلى العربية وعلّق عليه محمد سليم النعيمي وجمال الخياط– منشورات وزارة الثقافة– جمهورية العراق– (٢٠٠٠م).
- تهذيب اللغة / لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)– تح محمد عوض مرعب– ط١–دار إحياء التراث العربي – بيروت– ٢٠٠١م .
- جامع البيان في تأويل آي القرآن / لمحمد بن جرير بن يزيد أبي جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)– تح أحمد محمد شاكر– ط١– مؤسسة الرسالة – (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م) .
- الجامع لأحكام القرآن /لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ)– تح أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش– ط٢– دار الكتب المصرية – القاهرة– (١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م) .

- درج الدرر في تفسير الآي والسور / لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)- تح وليد بن أحمد بن صالح وإياد عبد اللطيف القيسي – إصدارات دار الحكمة- بريطانيا- ط١- (١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م) .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون / لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)- تح د. أحمد محمد الخراط- دار القلم – دمشق- (دت) .
- ديوان امرىء القيس / برواية الأصمعي – مطابع دار المعارف – مصر- ١٩٨٤م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري / دار صادر – بيروت – (د ت) .
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب / لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)- تح علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود- عالم الكتب – بيروت – ط١- (١٤١٩هـ-١٩٩٩م) .
- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز/ لابن رزق الله الرسعني (ت ٦٦١هـ) – دراسة وتح د. عبد الملك بن دهيش – مكتبة الأسدي- مكة المكرمة –ط١- (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م) .
- زاد المسير في علم التفسير / لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)- تح عبد الرزاق المهدي- ط١- دار الكتاب العربي – بيروت- ١٤٢٢هـ .
- سنن ابن ماجة / لابن ماجة أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)- تح محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي – (دت) .
- شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشورحياته وآثاره، لبلقاسم الغالي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)- تح أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين – بيروت- ط٤- (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م) .
- صحيح مسلم / لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)- تح محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء التراث العربي – بيروت- (د ت) .
- العقد المنظوم في الخصوص والعموم / لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٢ هـ)- د. أحمد الختم عبد الله- ط١- دار الكتبي – مصر- (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م) .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان المعروف بتفسير النيسابوري / لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)- تح الشيخ زكريا عميرات- ط١- دار الكتب العلميه – بيروت- ١٤١٦هـ .
- الكتاب/ لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) – تح وشرح عبد السلام هارون- ط٣- مكتبة الخانجي- القاهرة- (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) .
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد / للمنتجب الهمذاني(ت٦٤٣هـ)- حقق نصوصه وخرّجه وعلّق عليه محمد نظام الدين الفتّيح – دار الزمان للنشر والتوزيع – المدينة المنورة- ط١- (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / لمحمود جارالله الزمخشري(ت٥٣٨هـ)- تح عبد الرزاق المهدي- دار إحياء التراث العربي – بيروت- (د.ت)
- لطائف الإشارات / لعبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت: ٤٦٥هـ)- تح إبراهيم البسيوني- ط٣- الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر (د ت) .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ)- تح عبد السلام عبد الشافي محمد- ط١- دار الكتب العلمية – بيروت-١٤٢٢هـ

- المجيد في إعراب القرآن المجيد/ لأبي إسحاق برهان الدين السفاقسي (ت٧٤٢هـ) / تح د. عبد الرزاق الأحبابي– أطروحة دكتوراه– كلية الآداب –جامعة بغداد ١٩٩٨م .
- معاني القرآن / لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)– تح محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي– ط٢– عالم الكتب – بيروت– ١٩٨٠م٠
- معاني القرآن / لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) – تح د. يحيى مراد – دار الحديث – القاهرة– (١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م) .
- معاني القرآن وإعرابه/ لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)– تح د٠ عبدالجليل عبدة شلبي– ط٢– عالم الكتب– بيروت– (١٤٠٨هـ–١٩٨٨م) .
- معجم البلدان/ ياقوت الحموي شهاب الدين(ت٦٢٦هـ) – دار صادر –بيروت– ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) – تح د٠مازن المبارك ومحمد علي حمدالله – ط٦– دار الفكر – دمشق– ١٩٨٥م ٠
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور / لإبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)– دار الكتاب الإسلامي–القاهرة (دت) .
- نفائس الأصول في شرح المحصول / لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)– تح عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض– ط١– مكتبة نزار مصطفى الباز– (١٤١٦هـ – ١٩٩٥م) .
- النكت في القرآن الكريم / لأبي الحسن بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)– تح د. عبدالله عبد القادر الطويل – ط١– دار الكتب العلمية– بيروت– (١٤٢٨هـ–٢٠٠٧) .
- نهاية السول في شرح منهاج الوصول/ لأبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعيّ، (ت: ٧٧٢هـ)– ط١– دار الكتب العلمية –بيروت – (١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م) .
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه / لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)– مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة – ط١– (١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م) .